دلالة القابضة
DLALA HOLDING

التقرير السنوي ٢٠١٩

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

دلالة تقنية المعلومات
DLALA INFORMATION TECHNOLOGY

دلالة سمارت
DLALA SMART

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

دلالة القابضة

DLALA HOLDING

المحتويات

كلمة الرئيس التنفيذي	06
الرؤية، الهدف ونبذة عن الشركة	08
أعضاء مجلس الإدارة	10
ملخص تقرير مجلس الإدارة	12
قنوات الخدمة	14
لجان مجلس الإدارة	18
البيانات المالية الموحدة	24
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	37
بيان الحوكمة	76

كلمة الرئيس التنفيذي

إننا نعمل في شركة دلالة القابضة يوما بعد يوم من خلال الشركات التابعة لنا على تقديم أفضل الخدمات الاستثمارية التي يحتاجها عملائنا وتوفير كافة سبل الراحة والأمان لإنهاء معاملاتهم في إطار من السرية والتنظيم والسرعة.

لقد حظيت شركة دلالة القابضة منذ تأسيسها في عام 2005 على ثقة الكثير من العملاء داخل دولة قطر وخارجها من خلال الخدمات التي يقدمها فريق عمل متمرس في مجاله ويتمتع بالكفاءة اللازمة لتقديم أعلى مستويات الجودة في كافة المعاملات التي نقوم بها.

إننا نسعى في شركة دلالة إلى تطوير برامجنا بشكل مستمر لتتلاءم مع المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها سوق الاستثمار المالي والعقاري في كافة أنحاء العالم من أجل المحافظة على رضاء عملائنا وتقديم الخدمات التي يحتاجونها بسهولة ويسر.

كما نخطط في دلالة القابضة لتقديم المزيد من الخدمات التي يحتاجها جمهور العملاء ليتماشى مع التطور المتسارع الذي تشهده دولة قطر والذي جعلها مركزا هاما للاستثمار وجذب رؤوس الأموال من كافة أنحاء العالم كما نسعى لابتكار حلول جديدة لتقديم خدمات مميزة لعملائنا تتوافق مع نظرتهم لنا كشركة رائدة في مجال الاستثمار والوساطة المالية.

إننا نهدف إلى أن نكون مؤسسة استثمارية متكاملة يمكنها إعادة تصميم الاستثمارات المالية والعقارية على الصعيد المحلي والإقليمي ومساعدة عملائنا في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال توفير كافة سبل الراحة والأمان في خدماتنا.

د. عبد العزيز الحمادي

الرئيس التنفيذي

الرؤية.. الهدف.. ونبذة عن الشركة

ديناميكية المجموعة
دلالة القابضة ش.م.ع.ق

تأسست شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) في شهر مايو 2005 برأس مال مدفوع قيمته 200 مليون ريال قطري (55 مليون دولار أمريكي تقريبا). وفي سبتمبر 2005 أصبحت دلالة أول مؤسسة استثمارية مالية غير بنكية يتم تسجيلها في سوق الدوحة للأوراق المالية بهدف تقديم خدمات الوساطة للمستثمرين في سوق الأسهم، وصل رأس مال الشركة في عام 2013 إلى 284 مليون ريال قطري.

أسست دلالة القابضة كلا من شركة دلالة للوساطة الإسلامية (ذ.م.م)، وشركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) وتم تسجيلهما في سوق الدوحة للأوراق المالية، وقد بدأت كلتا الشركتين العمل في بداية شهر يناير من العام 2006.

وخلال فترة تأسيس وجيزة تمكنت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) من كسب ثقة المستثمرين في بورصة قطر من داخل الدولة وخارجها وذلك بفضل الجهود التي بذلها فريق العمل بالشركة من الإداريين والتنفيذيين والخبراء في قطاع الوساطة المالية والاستثمار. وقد انعكست ثقة المستثمرين على تطوير أساليب العمل في دلالة بحيث أصبحت مساعدة المستثمرين على تحقيق الصفقة الصحيحة والرابحة في سوق الأسهم واتخاذ القرار الاستثماري المناسب من أهم أهداف الشركة.

كما أطلقت الشركة في عام 2009 شركة دلالة العقارية التي تعد ذراع الاستثمار العقاري للشركة والتي تعمل في مجال الاستثمار والتسويق العقاري بالإضافة إلى أنشطة مختلفة أخرى مثل إدارة العقارات والتي تقدم من خلالها خدمات تحصيل الإيجارات وإدارة مرافق المنشآت بالإضافة إلى الخدمات التأجيرية، كما تعمل دلالة العقارية كمثمن عقاري معتمد لدى الجهات القطرية.

يتكون مجلس الإدارة الحالي لدلالة القابضة من تسعة أعضاء يمثل أربعة منهم جهات حكومية عريقة هي: صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والمعاشات، جهاز قطر للاستثمار، ومحفظة استثمار القوات المسلحة. ويعنى مجلس إدارة دلالة القابضة بالإشراف الإداري الإستراتيجي على جميع أنشطة دلالة القابضة لصالح المساهمين بما يتوافق مع معايير وطبيعة الممارسات المؤسسية الوطنية الرائدة.

في الربع الثالث من عام 2018 تم دمج شركتي دلالة للوساطة ودلالة الإسلامية في شركة خدمات مالية واحدة لتنفيذ استراتيجة مجلس الإدارة للفترة المقبلة.

الرؤية

نحن نبذل أقصى ما في وسعنا لتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية في قطاع الأعمال في نطاق بيئتنا المحلية و الثقافية، ونحن ملتزمون بتحقيق التوافق المثالي بين الخبرة في مجال الأعمال والكفاءة المهنية والحلول التكنولوجية و مصممون على خدمة عملائنا في بيئة تلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية.

أننا نهدف إلى أن نكون أفضل شركة وساطة مالية في قطر، كما نطمح أن نكون مؤسسة استثمارية متكاملة يمكنها إعادة تصميم الاستثمارات المالية على الصعيد الإقليمي.

الهدف

- نلتزم بتحقيق ما يفوق توقعات عملائنا من حيث الثقة في جودة خدماتنا والتميز المهني مع الالتزام بالقيم والحفاظ على أعلى المستويات الأخلاقية والمهنية.
- العمل على استقطاب كوادر بشرية ذات خبرة وكفاءة وقادرة على العمل كفريق واحد وكذلك مع عملائنا وشركاء أعمالنا.
- كما إننا نسعى إلى التجديد والنمو والالتزام بأفضل الممارسات لتقديم الخدمة الأفضل لعملائنا وتوفير فرص نجاح أكبر للمساهمين.
- تعزيز بيئة عمل تشجع على النمو المهني والمالي.
- العمل على ضمان استمرار النمو والشفافية من خلال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- العمل على تنمية عوائد وأرباح المساهمين.
- العمل على أن نكون شركة وطنية رائدة تشارك بفاعلية في تنمية المجتمع.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد / يوسف الخليفي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ علي بن حسين علي السادة

عضو مجلس الإدارة

السيد/ أحمد بن محمد الأصمخ

عضو مجلس الإدارة

السيدة/ موزة بنت محمد السليطي

عضو مجلس الإدارة

السيد/ تميم حمد الكواري

عضو مجلس الإدارة

السيد/ خالد السبيعي

عضو مجلس الإدارة

سعادة الشيخ عبد الرحمن بن حمد بن خالد آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة أن أعرض لكم موجز التقرير السنوي عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م.

لقد واجهت شركة دلالة في عام 2019 بعض التحديات المتعلقة بالانشطة التشغيلية الخاصة بشركاتها التابعة وخاصة فيما يتعلق بالتداول في الأوراق المالية وانخفاض أحجام التداول، إلا أن الشركة استطاعت القيام بعدد من عمليات التطوير الداخلية التي قللت بشكل كبير من المخاطر التي قد تصيب الشركة بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية.

لقد كان لانخفاض احجام التداول في بورصة قطر خلال العام الماضي تأثيرا واضحا على إيرادات الوساطة الخاصة بشركة دلالة للوساطة التابعة فيما استطاعت الشركة تحقيق أرباح تشغيلية جيدة من خلال شركة دلالة العقارية وهي ذراع الاستثمار العقاري لشركة دلالة القابضة من خلال تسويق المشاريع التي أعلنت عليها من قبل في مدينة لوسيل.

النتائج المالية

أما فيما يتعلق بالنتائج المالية فقد أثرت بعض المخصصات التي تم احتسابها نتيجة جزاءات تم فرضها من الهيئات التنظيمية بشكل سلبي على البيانات المالية، مع العلم بأن هذه الجزاءات تم استئنافها بعد ذلك وكذلك مخصصات أخرى نتيجة انخفاض قيمة بعض العقارات لتصل اجمالي صافي خسارة الشركة في عام 2019 مبلغ 15,37 مليون ريال قطري مقابل صافي الخسارة 21,5 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه، كما بلغت خسارة السهم 0,052 ريال قطري للفترة المالية المنتهية في 2019/12/31 مقابل خسارة السهم 0,075 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.

المسؤولية الاجتماعية

إيمانا من الشركة بدورها نحو المجتمع ونحو دولة قطر والتزاما منا بتحقيق رؤية قطر 2030 فقد قامت الشركة برعاية العديد من الفعاليات التي تهم المجتمع من بينها معرض وتقرير المسؤولية الاجتماعية الذي تنظمه جامعة قطر حيث تم تكريم الشركة بجائزة القيادة المسؤولة تقديرا لدورها الرائد في هذا المجال، كما قامت الشركة برعاية مؤتمر علاقات المستثمرين الذي تنظمه بورصة قطر والمشاركة في العديد من الفعاليات التي تخدم دولة قطر.

الخطط المستقبلية

إن شركة دلالة القابضة تعمل على الاستمرار في تحسين إجراءاتها الرقابية والتنظيمية خلال عام 2020 والانتهاء من تطوير الهيكل التنظيمي والخطة الاستراتيجية للشركة كما تعمل على تنويع استثماراتها لتحقيق أكبر قدر من العائد على مساهميها.

تقرير الحوكمة

لقد أعدت الشركة تقريرا مفصلا عن حوكمة الشركة يغطي السنة المالية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2019 وذلك وفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقد تم طباعته لاطلاع المساهمين كما تم وضعه على موقع الانترنت الخاص بالشركة.

ختاماً فإنني أغتنم هذه الفرصة لأرفع باسمكم جميعاً وباسم جميع موظفي شركة دلالة القابضة ومجلس إدارتها أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على الرؤية الثاقبة والسياسة الحكيمة التي ينتهجها لتطوير اقتصاد دولة قطر والنهوض بها في كافة الميادين.

كما أتوجّه، باسم مجلس الإدارة، بخالص الشكر والتقدير للسادة المساهمين والعملاء الكرام على ثقتهم ودعمهم ونأمل أن نكون جديرين بهذه الثقة، آملين أن نلتقي بكم دائماً على خير، وقد حققت الشركة مزيداً من النجاح والأهداف.

كما يود المجلس أن يشكر جميع موظفي «دلالة» على جهودهم المخلصة وتفانيهم وحرصهم الدائم على تحقيق أهداف الشركة ومصالح عملائها..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سحيم بن خالد آل ثاني

رئيس المجلس الإدارة

قنوات الخدمة

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

دلالة الوساطة (ذ. م. م)

الرؤية

تفعيل التكامل بين أسواق المال العالمية وفتح آفاق التعاون بينها من خلال دور ريادي يجمع شركات الوساطة في هذه الأسواق.

الرسالة

تعمل شركة دلالة للوساطة على أن تكون الشركة الرائدة في قطاع الوساطة في الأسواق المالية ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في الوقت المناسب من خلال تبني مبادرات التطوير والالتزام بمعايير العمل المهني السليم بما يضمن الرضاء الكامل للعملاء ومنتسبي الشركة.

كما تهدف دلالة للوساطة إلى تقديم مفهوم حديث وعصري للتداول في الأسهم من خلال استخدام أحدث تقنيات التداول عبر شبكة الإنترنت ومركز الاتصال. كما تسعى الشركة إلى تقديم الخدمة الأفضل لجميع المستثمرين أينما تواجدوا ومساعدتهم على تلبية طموحاتهم وأهدافهم الاستثمارية.

نبذة عن الشركة

تم تأسيس شركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) في يناير عام 2006 بهدف توفير خدمات التداول في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

تطبق دلالة للوساطة أحدث التقنيات والمعايير الدولية في مجال التداول الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت مع توفير النظم الداعمة والمساعدة والتي توفر أقصى درجات الأمن والسرية لحسابات العملاء.

كما توفر الشركة للمستثمرين في الأسهم خدمات التداول المباشر عن طرق مركز الاتصال المزود بأحدث أجهزة الاتصال والذي يتمتع بقدرة استيعاب كبيرة تضمن خدمات سريعة ومرضية للمستثمرين.

ويعمل بالشركة عدد من أفضل الخبرات والكفاءات المتميزة في قطاع الوساطة المالية لتلبية احتياجات جميع العملاء بدقة وسرعة كبيرتين.

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

دلالة العقارية (ذ. م. م)

الرؤية

أن نكون رواد في إدارة وتسويق العقارات مستخدمين أحدث الحلول التكنولوجية لخدمة العملاء.

الرسالة

أن نصبح الاختيار الأول بين شركات التسويق العقاري التي تقدم حلولاً حديثة لإدارة العقارات, بينما نبني الثقة ونرفع مستوى المعايير لخدمة العملاء ونحمي الملاك والمستثمرين من المخاطر.

نبذة عن الشركة

دلالة العقارية هي إحدى الشركات التابعة لشركة دلالة القابضة.. تأسست شركة دلالة العقارية بهدف تقديم أحدث الحلول إلى العملاء في مجال إدارة وتسويق العقارات، تم إنشاء الشركة لكي تضيف المزيد من الأمان والدقة والسرعة إلى السوق العقارية بفضل منظومة إجراءات معتمدة ونظام تكنولوجي متطور للتعامل مع العملاء من خلال شبكة الإنترنت.

إدارة العقارات:

تحصيل المستحقات الإيجارية:

إن خاصية المتابعة الإلكترونية للإيجارات المستحقة والتحصيل تعمل على تحصيل المستحقات الإيجارية في وقتها مدعومة بمنظومة إجراءات قانونية ومحاسبية معتمدة.

الخدمات التأجيرية (التأجير وإدارة العقود):

إن خاصية التنبيه الإلكترونية، تسرع من آلية التأجير وزيادة معدل الإشغال، مستخدمين العديد في الأليات والخطط التسويقية.

إدارة المنشآت:

نقوم بالتعاقد مع جهات متخصصة في هذا المجال والإشراف عليها لتقدم أفضل الخدمات لمنشآت الملاك.

الوساطة (للبيع والشراء):

نعمل عن كثب مع عملائنا لإبرام صفقاتهم في البيع أو الشراء في حالة توفر الفرصة ، من خلال آليات وإجراءات معتمدة تسهل من إبرام الصفقات بدقة وسرية وحرفية .

المتابعة الإلكترونية:

ليتابع الملاك إلكترونيا تفاصيل عقاراتهم من حيث (تفاصيل المستأجرين ، حالة الوحدات ، قيمة الإيجارات والمستحقات المحصلة وغيرها)

تواصل:

هذه الخدمة الإلكترونية الآلية تتيح للمستثمرين معرفة المعروض لدينا مباشرة فور عرض أي عقار .

مثمن عقاري معتمد:

إن الإجراءات والسياسات المعتمدة تساعد على استصدار مستندات التثمين لتكون متنا طبقة وأسعار السوق.

لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

تضم اللجنة التنفيذية ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأسها رئيس مجلس الإدارة. وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة هم:

- الشيخ/ سحيم بن خالد ال ثاني (رئيسا)
- السيدة/ موزة السليطي (عضوا)
- السيد/ علي حسين السادة (عضوا)

مسؤوليات اللجنة:

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي
10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
12. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.

13. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبيهما.

لجنة التدقيق

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف والاضطلاع بكافة أنشطة التدقيق الداخلي والخارجية وفقًا لخطة العمل التي يوافق عليها مجلس الإدارة في وقت سابق.

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن تتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة، ويتوافر لكل أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية ومحاسبية، وتعقد اللجنة علي الأقل ستة اجتماعات سنويا.

أعضاء اللحنة هم :

- السيد/ تميم حمد الكواري (رئيسا)
- السيدة/ موزة السليطي (عضوا)
- السيد/ خالد يوسف السبيعي (عضوا)

مسؤوليات اللجنة:

1. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام الحوكمة).
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.
5. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.
6. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.
7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الاتي:
    - أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية؛
    - المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا؛
    - التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات؛
    - استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل؛
    - الالتزام بالمعايير المحاسبية -معايير التقارير المالية الدولية.
    - الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
    - الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

10. النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.

11. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

12. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.

13. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.

14. الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.

15. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.

16. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.

17. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:

- أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.
- يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
- متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.

18. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.

19. تقييم أداء المدقق الخارجي.

20. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تعنى بالمهام الآتية:

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
- عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
- أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
- أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
- أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
- أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

21. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي

واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.

22. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – على وجه الخصوص الآتي:

- مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
- تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
- إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).
- التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.
- التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
- كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

23. التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمة إلى اللجنة ومجلس الإدارة.

24. الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.

25. تقييم أداء المدقق الداخلي.

26. التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمان أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي).

27. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المتطلع بمسؤوليات المدير المالي.

28. التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.

29. تدقيق الملاحظات المطروحة من أيا من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الادارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.

30. وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإبلاغ سريًا عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أو أية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة.

31. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.

32. النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.

33. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.

34. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.

35. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم.

36. حضور الجمعية العمومية.

37. التشاور – على حساب شركة دلالة -مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

38. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.

39. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة على أن يرأسها عضو مستقل وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة هم :

السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (رئيسا)

السيد/ احمد محمد الاصمخ (عضوا)

الشيخ/ عبد الرحمن بن حمد خالد ال ثاني (عضوا)

مسؤوليات اللجنة:

1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.

2. ترشيح من تراه مناسبا لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.

3. إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي إلى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر هيئة قطر للأسواق المالية.

4. ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس.

6. رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة.

7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.

8. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على 5٪ من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.

9. تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.

10. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي واعتماده في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2019

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين الكرام

تقرير حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق. «الشركة» وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة») والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2019، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحدة، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة. وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمتطلبات المهنية ذات الصلة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق- تتمة

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق	خطوات التدقيق المتبعة للأمور الهامة حول أعمال التدقيق
الأرصدة لدى البنوك – أموال العملاء والمبالغ المستحقة إلى العملاء	
أدرجت المجموعة أرصدة لدى البنوك - أموال العملاء بمبلغ 234.68 مليون ريال قطري ومبالغ مستحقة للعملاء بمبلغ 270.55 مليون ريال قطري بما يمثل 47 % من إجمالي الموجودات الموحدة و89 % من إجمالي المطلوبات الموحدة على التوالي. تم الإفصاح عن الأرصدة لدى البنوك - أموال العملاء في الإيضاح 5 حول البيانات المالية الموحدة والتي تتعلق بالودائع التي قام بها العملاء والتحصيل نيابة عن العملاء من معاملات الأسهم. يتم تسجيل جميع هذه الأرصدة كمبالغ مستحقة للعملاء. هذه الأرصدة سيتم تسويتها أو سحبها من قبل العملاء ، وبالتالي يتم تسجيلها كمطلوبات. نظراً لضخامة أرصدة الحسابات وطبيعة المعاملات وحجمها الكبير، فقد قررنا اعتبار اكتمال أرصدة البنوك - أموال العملاء والأرصدة المستحقة للعملاء كأمور تدقيق هامة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: الحصول على تأكيدات مباشرة من البنوك لجميع الحسابات المصرفية ومطابقتها مع دفتر الأستاذ العام. فحص بيانات التسوية البنكية للتأكد من دقة التسويات بين الأرصدة وفقاً لكشوف الحسابات البنكية وسجلات المجموعة. كما تحققنا أيضاً من بنود التسوية، عند الضرورة. فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة للعملاء، قمنا بفحص التسوية اللاحقة لهذه الأرصدة للحسابات التي تم تسويتها وأخذ عينة من معاملات الأسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بإجراءات تحليلية على هذه الأرصدة. فحص التسوية بين المبالغ المستحقة للعملاء وأرصدة أموال العملاء لدى البنوك.

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة («التقرير السنوي»)، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للشركة لعام 2019 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.
فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت هذه

تقرير مراقب الحسابات المستقل

المعلومات لا تتماشي بصورة مادية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية «IFRSs»، وتشمل هذه المسؤولية أيضاً أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، حول الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

تتمثل مسؤولية مجلس الإدارة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما نقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق المقدمة، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك

تقرير مراقب الحسابات المستقل

أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة للمجموعة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور مادية في الرقابة الداخلية يتم تحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة، عند الضرورة.

ومن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي نعتبرها أمور التدقيق الهامة. قمنا بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تراعي أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والنظام الأساسي للشركة. لقد حصلنا على جميع الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض التدقيق ، ولم يرد الى علمنا وقوع مخالفات لأحكام قانون الشركات المذكور أعلاه أو لبنود النظام الأساسي خلال السنة قد يكون له تأثير مادي على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 258

الدوحة في ٩ مارس ٢٠٢٠

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	**2019** ألف ريال قطري	2018 ألف ريال قطري
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد وأرصدة لدى البنوك	4	**94.539**	77.680
أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء	5	**234.683**	415.166
مبالغ مستحقة من العملاء	6	**971**	42
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		**35.782**	4.104
موجودات أخرى	7	**13.149**	36.519
موجودات للتجارة		**12.548**	-
إجمالي الموجودات المتداولة		**391.672**	533.511
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات فى أوراق مالية	8	**67.006**	84.215
موجودات غير ملموسة	9	**2.956**	1.002
عقارات ومعدات	10	**39.918**	41.201
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**109.880**	126.418
إجمالي الموجودات		**501.552**	659.929

بيان المركز المالي الموحد- تتمة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	**2019**	2018
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
المطلوبات المتداولة			
مبالغ مستحقة للعملاء		**270.548**	419.233
مطلوبات أخرى	11	**28.900**	25.431
		299.448	444.664
المطلوبات غير المتداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	12	**4.568**	4.705
إجمالي المطلوبات		**304.016**	449.369

بيان المركز المالي الموحد- تتمة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	**2019** ألف ريال قطري	2018 ألف ريال قطري
حقوق الملكية			
رأس المال	13	**284.160**	284.160
احتياطي قانوني	14	**27.821**	27.821
احتياطي القيمة العادلة		**(45.192)**	(47.451)
خسائر متراكمة		**(68.993)**	(54.351)
حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم		**197.796**	210.179
حصص غير مسيطرة		**(260)**	381
إجمالي حقوق الملكية		**197.536**	210.560
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**501.552**	659.929

.....

سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني

رئيس مجلس إدارة

.....

د. عبد العزيز علي الحمادي

الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	**2019** ألف ريال قطري	2018 ألف ريال قطري
إيرادات عمولات وساطة		**20.046**	29.487
مصاريف عمولات وساطة وتكاليف مباشرة أخرى	15	**(6.935)**	(10.053)
صافي إيرادات عمولات وساطة		**13.111**	19.434
إيرادات توزيعات أرباح		**3.278**	3.597
إيرادات عقارات	16	**3.880**	925
إيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات		**117**	201
إيرادات فوائد		**1.922**	1.843
صافي إيرادات التشغيل		**22.308**	26.000
إيرادات أخرى		**158**	368
مصاريف عمومية وإدارية	17	**(29.863)**	(32.107)
انخفاض قيمة مبالغ مدفوعة مقدماً للعقارات		**(5.982)**	-
الاستهلاك والإطفاء	10 & 9	**(1.991)**	(1.881)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من المبالغ المستحقة من العملاء	6	**-**	(13.909)
الخسارة للسنة		**(15.370)**	(21.529)
العائد على: المساهمين بالشركة الأم		**(14.729)**	(21.308)
العائد على: الحصص غير المسيطرة		**(641)**	(221)
		(15.370)	(21.529)
العائد الأساسي والمخفف للسهم (بالريال القطري)			
(العائد للمساهمين بالشركة الأم)	18	**(0.052)**	(0.075)

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	**2019** **ألف ريال قطري**	2018 ألف ريال قطري
خسارة السنة		**(15.370)**	(21.529)
بنود لا يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة:			
صافي أرباح / (خسائر) القيمة العادلة للاستثمارات المالية		**2.346**	(659)
إجمالي الأرباح / (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة	8	**2.346**	(659)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة		**(13.024)**	(22.188)
عائد إلى:			
المساهمين بالشركة الأم		**(12.383)**	(21.967)
الحصص غير المسيطرة		**(641)**	(221)
		(13.024)	(22.188)

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 ألف ريال قطري	2018 ألف ريال قطري
أنشطة التشغيل			
خسارة السنة		**(15.370)**	(21.529)
تعديلات للبنود التالية:			
الاستهلاك والإطفاء	10 &9	**1.991**	1.881
انخفاض قيمة مبالغ مدفوعة مقدماً للعقارات		**5.982**	-
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	12	**492**	306
عكس (مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة	6	**(114)**	13.909
إيرادات فوائد		**(1.922)**	(1.843)
إيرادات توزيعات أرباح		**(3.278)**	(3.597)
		(12.219)	(10.873)
التغيرات في رأس المال العامل:			
أموال العملاء		**180.483**	(59.225)
مبالغ مستحقة من العملاء		**(815)**	19.324
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		**(31.678)**	17.710
موجودات أخرى		**4.980**	3.776
مبالغ مستحقة إلى العملاء		**(148.685)**	8.258
مطلوبات أخرى		**3.469**	800
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في العمليات		**(4.465)**	(20.230)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	12	**(629)**	(493)

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

مساهمة مدفوعة لدعم صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية		-	(416)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		**(5.094)**	(21.139)
أنشطة الاستثمار			
متحصلات من استبعاد استثمارات مالية	8	**19.555**	34.010
شراء عقارات تجارية		**(12.548)**	-
شراء عقارات ومعدات	10	**(1.461)**	(2.686)
شراء موجودات غير ملموسة	9	**(1.201)**	(383)
فوائد مستلمة		**1.782**	1.504
توزيعات ارباح مستلمة		**3.278**	3.597
الحركة في الودائع المصرفية التي تستحق بعد أكثر من **90** يوما		-	10.000
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		**21.953**	46.042
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**16.859**	24.903
النقد وما في حكمه في **1** يناير		**77.680**	52.777
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	4	**94.539**	77.680

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	حقوق الملكية العائدة إلى للمساهمين بالشركة الأم						
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	خسائر متراكمة	الإجمالي	حقوق غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير 2018	284.160	27.821	(46.519)	(33.316)	232.146	602	232.748
الخسارة للسنة	-	-	-	(21.308)	(21.308)	(221)	(21.529)
خسائر شاملة أخرى للسنة	-	-	(659)	-	(659)	-	(659)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	(659)	(21.308)	(21.967)	(221)	(22.188)
ربح من بيع استثمارات في أوراق مالية	-	-	(273)	273	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	284.160	27.821	(47.451)	(54.351)	210.179	381	210.560
الرصيد في 1 يناير 2019	284.160	27.821	(47.451)	(54.351)	210.179	381	210.560
خسارة السنة	-	-	-	(14.729)	(14.729)	(641)	(15.370)
إيرادات شاملة اخري للسنة	-	-	2.346	-	2.346	-	2.346
إجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	2.346	(14.729)	(12.383)	(641)	(13.024)
ربح من بيع استثمارات في أوراق مالية	-	-	(87)	87	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**284.160**	**27.821**	**(45.192)**	**(68.993)**	**197.796**	**(260)**	**197.536**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

1 الوضع القانوني والنشاط الرئيسي

دلالة للوساطة والاستثمار القابضة («الشركة») هي شركة مساهمة عامة قطرية تأسست في دولة قطر بتاريخ 24 مايو 2005 تحت السجل التجاري رقم 30670. الشركة مدرجة في بورصة قطر وتخضع لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر. إن عنوان المكتب المسجل للشركة في الدوحة – دولة قطر، ص.ب: 24571.

تعمل الشركة مع شركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة») في أنشطة الوساطة في بورصة قطر وتصميم وبرمجة البرمجيات الخاصة والخدمات الاستشارية لتكنولوجيا المعلومات وأنشطة الاستثمارات العقارية والاستثمارات الأخرى.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بقرار من مجلس الإدارة في 9 مارس 2020.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

- **أساس الإعداد**

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015.

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة المستخدمة لأعمال المجموعة، وقد تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف ريال قطري، باستثناء ما يشار إليه بخلاف ذلك.

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية ، باستثناء الاستثمارات المالية حيث تم قياسها بالقيمة العادلة.

- **أساس التوحيد**

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة والشركات التابعة لها كما في 31 ديسمبر 2019. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها (حقوق حالية تعطيها القدرة حالياً لتوجيه أنشطة المؤسسة المستثمر فيها)
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها،
- لديها القدرة لاستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

وعموما توجد هناك فرضية بأن حقوق التصويت في معظمها ينتج عنها السيطرة. ودعماً لهذه الفرضية، وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، ويشمل ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تحصل المجموعة على سيطرة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المكتسبة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الايرادات الشاملة الاخرى الموحد من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق الملكية. تشتمل الحصص غير المسيطرة على مبلغ هذه الحصص كما في تاريخ الدمج الفعلي للأعمال والحصة في الحصص غير المسيطرة في التغييرات في حقوق الملكية منذ تاريخ التوحيد الفعلي. الخسائر التي تنطبق على الحصص غير المسيطرة لديها التزام مادي، وهي قادرة على إجراء استثمارات إضافية لتغطية الخسائر. تمثل الحصص غير المسيطرة الجزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات غير المملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل المجموعة ويتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل الموحد وضمن حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد، بشكل منفصل عن حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاستحواذ وهو التاريخ التي تحصل فيها المجموعة على السيطرة، ويستمر التوحيد حتى التاريخ الذي تفقد فيه هذه السيطرة. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للشركة الأم وباستخدام سياسات محاسبية متطابقة. جميع الأرصدة والمعاملات الهامة بين شركات المجموعة والأرباح غير المحققة والخسائر الناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة والأرباح الموزعة يتم استبعادها بالكامل.

إجمالي الدخل الشامل في الشركة التابعة يسجل على الحصة غير المسيطرة حتى إذا نتج عن ذلك عجز الرصيد. أي تغيير في حصة ملكية الشركة التابعة، بدون فقدان السيطرة، يحتسب كمعاملة ملكيه. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، تقوم بإلغاء تحقيق موجودات (ويشمل أية شهرة) ومطلوبات الشركة التابعة، والقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطرة، وأي فروقات متراكمة من تحويل العملات مسجلة في حقوق الملكية، وتحقق القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة لأي استثمار تحفظ به وأي فائض أو عجز في بيان الدخل الموحد. كذلك تقوم بإعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المحققة سابقاً في إيرادات شاملة أخرى إلى الربح أو الخسارة أو الأرباح المدروة، حسب الملائم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعا بـ «المجموعة»). إن الشركات التابعة للمجموعة هي كالتالي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	العلاقة	نسبة الملكية	نسبة الملكية
			2019	2018
شركة دلالة للوساطة ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	**% 99.98**	% 99.98
شركة دلالة للوساطة الإسلامية ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	**% 99.98**	% 99.98
دلالة العقارية ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	**% 100**	% 100
دلالة لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	**% 100**	% 100
دلالة سمارت لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	**% 60**	% 60

في 19 أكتوبر 2016، وافق مجلس إدارة المجموعة على وقف وتحويل عمليات شركة دلالة للوساطة الإسلامية ذ.م.م. إلى طرف ذي علاقة، وهو شركة دلالة للوساطة ذ.م.م. وبناءً على ذلك، سيكون للعملاء الخيار إما بتحويل أرصدتهم إلى الطرف ذي العلاقة أو استرداد أموالهم بالتسوية. أوقفت شركة دلالة للوساطة الإسلامية ذ.م.م. عملياتها اعتبارا من 6 سبتمبر 2018 وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، وأعلنت بورصة قطر توقف أعمال الشركة رسمياً اعتبارا من 6 سبتمبر 2018. لاتزال المجموعة بصدد استكمال المتطلبات التنظيمية لإتمام تحويل عمليات الشركة.

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

- **المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة**

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتوافق مع السياسات المحاسبية للسنة المالية السابقة، باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية والتي تم إصدارها مؤخراً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRIC) والتي يسري مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2019:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

المعايير والتفسيرات	تاريخ السريان
المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار	1 يناير 2019
تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 9: خصائص الدفع المسبق مع التعويض السلبي	1 يناير 2019
تعديلات معيار المحاسبة الدولي 19: تعديل الخطة، التقليص، أو التسوية	1 يناير 2019
تعديلات معيار المحاسبة الدولي 28: الفوائد طويلة الأجل في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة	1 يناير 2019
دورة التحسينات السنوية 2015 – 2017	
المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال	1 يناير 2019
المعيار الدولي للتقارير المالية 11: الترتيبات المشتركة	1 يناير 2019
معيار المحاسبة الدولي 23: تكاليف الاقتراض	1 يناير 2019

ليس لتطبيق المعايير أعلاه أي تأثير مادي على البيانات المالية للمجموعة. فيما يلي وصف لطبيعة وتأثير التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16. لم تطبق المجموعة مبكراً أية معايير أو تفسيرات أو تعديلات تم إصدارها ولم تصبح سارية المفعول بعد.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار**

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة لأول مرة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار (المصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في يناير 2016). يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 متطلبات جديدة أو معدلة فيما يتعلق بالمحاسبة عن عقود الإيجار. ويقدم المعيار تغييرات هامة على محاسبة المستأجرين من خلال الغاء التمييز بين الإيجار التشغيلي والايجار التمويلي، حيث يتطلب تحقيق موجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار عند بدء جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة. وعلى عكس محاسبة المستأجرين، تظل متطلبات محاسبة المؤجرين دون تغيير كبير.

لدى الشركة عقد إيجار وحيد يتعلق بسكن الموظفين بمبلغ 120 ألف ريال قطري (2018: 169 ألف ريال قطري) وهو ايجار قصير الأجل. ولذلك، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 «عقود الإيجار» تأثير هام على الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

- **المعايير والتعديلات المصدرة ولم تصبح سارية المفعول بعد**

فيما يلي المعايير والتفسيرات التي تم إصدارها ولم تصبح سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير، إن كانت ضرورية، عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار	تاريخ السريان
المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين	1 يناير 2021

- **الاستثمارات والموجودات المالية الأخرى**

التصنيف

تصنف المجموعة موجوداتها المالية وفقاً لفئات القياس التالية:

- موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة (من خلال الإيرادات الشاملة الأخري) ، وموجودات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- يقوم التصنيف على أساس نموذج الأعمال للمؤسسة والخاص بإدارة الموجودات المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات بغرض توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط جمع التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو جمع كلاً من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. في حال عدم تطبيق أي من هذين الغرضين (مثلاً إذا كان يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بغرض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال «الآخر» ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. العوامل التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات تشمل الخبرات السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الأصل وتقديم التقارير حوله إلى موظفي الإدارة الرئيسيين، وكيف يتم تقييم المخاطر وإدارتها وكيف يتم مكافأة المديرين.

مدفوعات أصل الدين والفائدة: إذا كان نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ومن بيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط مدفوعات للمبلغ الأساسي والفائدة («اختبار SPPI»). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بالأخذ في الاعتبار ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع ترتيبات الإقراض الأساسية، أي أن الفائدة تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تقدم المصطلحات التعاقدية التعرض للمخاطر أو التقلبات التي لا تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية، يتم تصنيف الموجودات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القياس

عند التحقيق المبدئي، تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، التكاليف المباشرة المرتبطة بالاستحواذ على الموجودات المالية.

أدوات حقوق الملكية

المجموعة لاحقاً بقياس كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وفي حال قررت إدارة المجموعة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الإيرادات الشاملة الأخرى، فلا يتم إعادة تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة لاحقاً إلى الربح أو الخسارة. تدرج توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة ضمن إيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح.

لا يتم إثبات خسائر انخفاض القيمة عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين

يتم القياس اللاحق لأدوات الدين بناءً على نموذج أعمال المجموعة المتعلق بإدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية للموجودات. تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين على أساس فئات القياس التالية:

- **التكلفة المطفأة:** الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وتكون هذه التدفقات النقدية وحدها تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. الربح أو الخسارة من استثمارات الدين التي تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة ولا تمثل جزءاً من علاقة تحوط يتم تحقيقها في الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو انخفاض قيمتها. تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

- **القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:** الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية وتكون هذه التدفقات النقدية تمثل فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تدرج الحركة في القيمة الدفترية في الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء في حالة تحقيق أرباح أو خسائر انخفاض القيمة، وإيرادات الفوائد، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية حيث يتم إدراجها في الربح والخسارة. عندما يتم استبعاد الموجودات المالية فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى يتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويتم إدراجها في أرباح / (خسائر) أخرى. تدرج إيرادات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

- **القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:** يتم قياس الموجودات التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بالقيمة العادلة. الربح أو الخسارة من استثمار دين الذي يتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولا يعد جزءًا من علاقة التحوط في يتم إدراجها الربح أو الخسارة ويتم إظهارها بالصافي في بيان الدخل الموحد ضمن الربح / (الخسائر) الأخرى في الفترة التي تنشأ فيها. تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات الفوائد.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية الموجودات المالية المقومة بالعملات الأجنبية بتلك العملات، ويتم تحويلها باستخدام سعر الصرف السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- بالنسبة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والتي لا تمثل جزءا من تغطية التحوط، فيتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة ضمن بند «أرباح وخسائر اخري».
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بفروقات الصرف في الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الموجودات المالية. يتم تحديث مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية المعنية.

تعترف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر للمبالغ المستحقة من العملاء، ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة للمخصصات استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة بالخسائر الائتمانية، ويتم تعديلها بالطرق الخاصة بالمدينين والظروف الإقتصادية العامة وتقييم كل من الوضع الحالي والتوجه المتوقع في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الوقتية للنقود، حسب الضرورة.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تقوم المجموعة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر عندما تكون هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. في حال لم ترتفع مخاطر الائتمان على الأدوات المالية بشكل ملحوظ منذ الإدراج المبدئي، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل 12 شهرا من الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن تقييم ما إذا كان يجب الاعتراف بالخسائر المالية المتوقعة يعتمد على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو مخاطر حدوث عدم انتظام في السداد منذ الاعتراف المبدئي وليس على وجود دليل على انخفاض القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

الائتمانية للأصل المالي في تاريخ التقرير أو حدوث عدم انتظام فعلي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر تمثل تلك التي قد تنتج عن جميع أحداث احتماليات عدم الانتظام على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وفي المقابل، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً الجزء من الخسائر المالية المتوقعة لكامل العمر الذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث عدم انتظام محتملة للأداة المالية في غضون اثني عشر شهرا بعد تاريخ التقرير.

بالنسبة إلى المبالغ المستحقة من العملاء، تطبق المجموعة النهج المبسط لتوفير الخسائر الائتمانية المتوقعة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والتي تسمح باستخدام مخصص الخسارة المتوقعة لكامل أعمار تلك الذمم المدينة. في تاريخ التقرير، تتكون المبالغ المستحقة من العملاء من المبالغ المستحقة عن عمليات تداول الأسهم والتي يتم تسويتها خلال 3 أيام من تاريخ المعاملة.

لدى المجموعة أيضا أرصدة مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على عمليات تداول الأسهم والتي يتم تسويتها في تواريخ الاستحقاق. تطبق المجموعة النهج المبسط في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية واستنادا إلى سجل الدفعات السابقة، وتعتقد الإدارة أن هذه الذمم المدينة ليس لها أي مخاطر عدم انتظام.

تعريف عدم الانتظام في السداد

تعتبر المجموعة ما يلي يشكل حادث عدم انتظام لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية، حيث تشير الخبرة السابقة إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي أياً من المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام.

- عندما يكون هناك خرق للتعهدات المالية من قبل الطرف المقابل.
- عندما تشير المعلومات الداخلية أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع المبالغ المستحقة، بما في ذلك التي تحتفظ بها المجموعة بالكامل (دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات محتفظ بها من قبل المجموعة).

يحدث انخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وجود حدث واحد أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية من ذلك الأصل المالي. ويشمل الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية للأصل المالي ما يلي:

1. مرور المدين بأزمة مالية كبيرة.
2. خرق شروط العقد، مثل حدوث عدم انتظام أو تأخر في السداد.
3. احتمال دخول المدين في حالة إفلاس أو إعادة جدولة للدين.
4. عدم توفر سوق نشط لتلك الموجودات المالية بسبب الصعوبات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

5. وجود تغييرات كبيرة في الأداء المتوقع والسلوك للعميل بما في ذلك التغييرات في حالة الدفع للعميل.

6. التغييرات السلبية الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في ظروف العمل أو المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

7. تصنيف الائتمان للعميل

وبغض النظر عن التحليل السابق، تقرر المجموعة أن عدم الانتظام في السداد قد حدث عندما يظل الأصل المالي مستحقاً لأكثر من 30 يوما، إلا إذا كان لدى المجموعة معلومات معقولة تثبت أن مبدأ المماطلة في السداد هو الأكثر ملاءمة.

عرض انخفاض القيمة

مخصصات خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم خصمها من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتدرج الخسارة الناتجة في بيان الدخل الموحد.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أصل مالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يواجه صعوبات مالية حادة وليس هناك احتمال واقعي للتعافي؛ على سبيل المثال عندما يكون الطرف المقابل قد وضع تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس، وفي حالة الذمم التجارية المدينة، عندما تتجاوز المبالغ المستحقة 30 يوماً من عدم السداد، أيهما أقرب. وقد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات التنفيذ بموجب إجراءات الاسترداد المتبعة من قبل المجموعة، مع الأخذ في الإعتبار الاستشارات القانونية عند الحاجة. ويتم الاعتراف بأية مبالغ مستردة في بيان الدخل الموحد.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية فقط عندما انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عند تحويل الأصل المالي وكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيته إلى طرف آخر. في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها عن المبالغ التي قد تضطر لدفعها. وفي حال احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجودات المالية وتسجل أيضا تسهيلات بضمانات مقابل المتحصلات المستلمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المبالغ المستلمة والمستحقة الاستلام في الربح أو الخسارة. وعلى العكس من ذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي اختارت المجموعة عند الاعتراف المبدئي قياسها بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق تجميعها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات إلى الربح أو الخسارة ولكن يتم تحويلها الي الأرباح المدورة.

- **المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية**

تصنيف الدين وحقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية وفقا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. ويتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة في المتحصلات المستلمة بعد خصم المطلوبات المباشرة.

إن إعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة يتم الاعتراف به وخصمه مباشرة في حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل الأصل المالي غير مؤهل للإلغاء أو عند تطبيق مبدأ الاستمرارية أو في حالة الإلتزامات التي تصدرها المجموعة لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق، فيتم قياسها وفقاً للمعايير المحاسبية البينة أدناه.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام بالمطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو أن يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية جوهرياً، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء لتحقيق المطلوبات الحالية وتحقيق مطلوبات جديدة. يتم تحقيق الفرق في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

- **الإيرادات**

صافي إيرادات عمولات الوساطة

يتضمن عقد المجموعة مع العملاء لتقديم خدمات الوساطة في الأسهم التزام أداء واحد فقط. يتم إثبات إيرادات العمولة عند إتمام معاملة بيع أو شراء الأسهم، بعد خصم المبالغ المدفوعة إلى بورصة قطر عن كل معاملة والتكاليف الأخرى ذات الصلة المباشرة.

التخفيضات للكميات

تتضمن بعض العقود الخاصة بخدمات الوساطة تقديم تخفيضات على كميات التداول. وبما أن المجموعة تقدم تخفيضات كبيرة على المعاملات لعملائها، يتم تحقيق الإيرادات في وقت معين.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك التوزيعات.

يتم إثبات إيرادات الفوائد على أساس زمني تناسبي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الإيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات

يتم إدراج الإيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات عند تقديم الخدمات ونشوء حق المجموعة في الحصول على الإيرادات.

يتم تحقيق إيرادات رسوم الوساطة العقارية عندما يتم تقديم خدمة الوساطة وعند ثبوت الحق في الحصول على الإيرادات.

يتم تحقيق الإيرادات من المتاجرة في العقارات عند تحويل مخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري ولا تحتفظ المجموعة بالمشاركة الإدارية المستمرة بالقدر المرتبط عادة بالملكية أو السيطرة الفعلية على العقارات المباعة. يتم تدرج الإيرادات من إلغاء عقد البيع على أساس الشروط التعاقدية الأساسية.

معلومات الإيرادات التفصيلية

تعرض المجموعة الإيرادات بصورة تفصيلية في بيان الدخل الموحد ولا توجد حاجة للمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالتدفقات النقدية للمجموعة.

العقارات والمعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة ناقص الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة، إن وجد. تتضمن التكلفة المصروفات المتعلقة مباشرة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

بشراء الموجودات. تتضمن تكلفة الموجودات المطورة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف اخرى تتعلق مباشرة بإعداد الموجودات للاستخدام المطلوب وتكاليف تفكيك ونقل الموجودات واستعادة الموقع التي كانت عليه. تتم رسملة البرمجيات المشتراه التي تكون جزءا مكملاً لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من المعدات.

يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية التقديرية للموجودات كالتالي:

المباني	**20**	سنة
تحسينات المباني المؤجرة	**5**	سنوات
الأثاث والتركيبات	**10**	سنوات
أجهزة وبرامج الكمبيوتر	**5 - 3**	سنوات
المعدات المكتبية	**5**	سنوات
السيارات	**5**	سنوات

- تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل بيان للمركز المالي.
- يعاد النظر في القيمة الدفترية للعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض عند وجود أحداث أو تغيرات ظرفية يحتمل معها عدم استرداد القيمة الدفترية. في حالة وجود مؤشر كهذا وعندما تكون القيمة الدفترية اعلى من القيمة الممكن استردادها يتم تخفيض الموجودات الى القيمة الممكن استردادها.
- تتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال أحد بنود الاثاث والمعدات الذي تتم المحاسبة عليه بصفة منفصلة وتشطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية لبنود العقارات والمعدات ذات الصلة. يتم الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى في بيان الدخل كمصروف عند تكبدها. يتم الغاء الاعتراف في بند العقارات والمعدات عند الاستبعاد أو في حالة عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح او خسارة ناشئة عن استبعاد الأصل في بيان الدخل في الفترة التي يتم فيها الاستبعاد.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

تمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التكاليف المتكبدة بغرض تهيئة برنامج منصة التداول. تم تحويل هذه التكاليف إلى الموجودات غير الملموسة عند البدء في العمليات التجارية للأصل ذو الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

- **موجودات للتجارة**

تتضمن الموجودات المحتفظ بها للبيع في سياق الأعمال الاعتيادية للشركة، وتمثل بشكل أساسي قطعة الأرض المشتراة من قبل المجموعة والتي تنوي المجموعة بيعها.

- **الموجودات غير الملموسة**

تمثل الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد برمجيات الكمبيوتر. يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل منفصل مبدئيا بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. الموجودات غير الملموسة المطورة داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير، لا يتم رسملتها، وتظهر النفقات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها تكبد النفقات.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة على مدى العمر الإنتاجي وتقدير الانخفاض في قيمتها كلما كان هناك مؤشرا على أن الأصل غير الملموس قد تنخفض قيمته. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدود في كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء، وتعامل على أنها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إثبات مصروف الاطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتوافقة مع طبيعة الموجودات غير الملموسة.

وفيما يلي العمر الإنتاجي وطريقة استهلاك الموجودات غير الملموسة المكتسبة للمجموعة.

	الموقع الالكتروني	تطبيقات وبرامج الكمبيوتر وتكاليف الموقع الالكتروني
العمر الانتاجي	5 سنوات (محدود)	3 إلى 5 سنوات (محدود)
طريقة الاطفاء	على أساس القسط الثابت	على أساس القسط الثابت

النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

المخصصات

يتم تكوين مخصصات في حالة وجود إلتزام (قانوني أو حكمي) على المجموعة ناشئ من أحداث سابقة، وعندما يكون محتملاً سداد تكاليف هذا الالتزام بمبالغ محددة بصورة موثوقة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين الأجانب. تحتسب المكافآت على أساس آخر راتب للموظف ومدة خدمته بعد إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة للمكافأة على مدى فترة الخدمة.

تحتسب المجموعة مخصصاً لمساهمتها في صندوق التقاعد تحت إدارة الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات. تدرج مصاريف المساهمة ضمن تكاليف الموظفين في بيان الدخل الموحد. ليس على المجموعة التزام بمدفوعات أخرى غير هذه المساهمات. تدرج المساهمات عند استحقاقها.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بالسوق في تاريخ بيان المركز المالي. وتحول جميع فروقات الصرف إلى بيان الدخل الموحد.

قياس القيمة العادلة

- القيمة العادلة هي الثمن الذي سوف يستلم لبيع موجودات أو يدفع لتحويل إلتزام في معاملة بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة يتم بناء على إفتراض أن المعاملة لبيع الموجودات أو لتحويل المطلوبات تحدث:
- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في غياب سوق رئيسية، فتكون في السوق الأفضل بالنسبة للموجودات أو المطلوبات

يجب أن تكون السوق الرئيسي أو الأفضل يمكن الوصول إليها من قبل المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة لأي موجودات أو مطلوبات باستخدام الافتراضات التي سوف يستخدمها متعاملون في السوق عندما يقومون بتسعير موجودات أو مطلوبات، بافتراض أن المتعاملين يتصرفون لمصلحتهم الاقتصادية الخالصة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

إن قياس القيمة العادلة لموجودات غير مالية يأخذ في الاعتبار قدرة المتعاملين بالسوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق استخدام الموجودات في أعلى وأفضل استخداماتها أو عن طريق بيعها لمتعامل آخر بالسوق الذي سيستخدم الموجودات في أعلى وأفضل استخداماتها.

تستخدم المجموعة تقنيات التقييم الملاءمة في الظروف التي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، بما يزيد استخدام المعطيات الضرورية الواضحة ويقلل استخدام المعطيات غير الواضحة.

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في الأسواق المالية الرسمية وفقاً لأفضل أسعار طلب مسجلة على الموجودات عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

بالنسبة للأدوات المالية التي لا توجد لها أسواق نشطة، تحدد القيمة السوقية باستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو بالرجوع إلى عروض أسعار الوسطاء أو التجار. لتحليل التدفقات النقدية المخصومة، تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بناء على خبرة الإدارة ويستخدم سعر الخصم المعمول به في السوق لأداة مشابهة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الافصاح عنها في البيانات المالية الموحدة مصنفة ضمن تدرج القيمة العادلة، ووصفها كالتالي بناء على أدنى مستوى من المعطيات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: أسعار السوق المتداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: تقنيات التقييم التي يكون أدنى مستوى من المطلوبات الهامة لقياس القيمة العادلة واضحاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3: تقنيات التقييم التي يكون أدنى مستوى من المطلوبات الهامة لقياس القيمة العادلة غير واضحة.

تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات بناء على تصنيف متداول / غير متداول، تكون الموجودات متداولة عندما تكون:

- يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية.
- تكون محتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة.
- يتوقع أن تتحقق خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو
- تكون نقد أو بنود مماثلة للنقد مالم يحظر تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

جميع الموجودات الأخرى تصنف غير متداولة. وتكون المطلوبات متداولة عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها في دورة التشغيل العادية،
- تكون محتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة،
- تكون مستحقة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو
- لا يوجد حق غير مشروط تؤخر تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

وتصنف المجموعة جميع المطلوبات الأخرى كغير متداولة.

المطلوبات والموجودات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في البيانات المالية ولكن يتم الإفصاح عنها، إلا إذا كان تدفق موارد تجسد منافع اقتصادية هو احتمال بعيد. لا يتم تحقيق الموجودات المحتملة في البيانات المالية الموحدة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية مرجحا.

استخدام التقديرات والتعديلات

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة استخدام أحكام وتقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه المبالغ المدرجة.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة منتظمة. تدرج التعديلات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على تلك الفترة أو أية فترات مستقبلية متأثرة.

على وجه الخصوص، فإن المعلومات المتعلقة بالمجالات الهامة للتقديرات وعدم اليقين والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة قد تم الافصاح عنها في الإيضاح رقم 24.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

4 النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية الموحد يتضمن الأرصدة التالية:

	2019 ألفريال قطري	2018 ألف ريال قطري
نقد في الصندوق	**26**	17
أرصدة لدى البنوك	**94.513**	77.663
نقد وأرصدة لدى البنوك	**94.539**	77.680

تتضمن الأرصدة لدى البنوك ودائع قصيرة الأجل يتم إيداعها لفترات متفاوتة تتراوح ما بين يوم واحد وثلاثة أشهر، اعتماداً على المتطلبات النقدية الفورية للمجموعة، وتحمل الفائدة وفقاً لأسعار الفائدة السائدة على الودائع قصيرة الأجل. إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل بحد أقصى للمخاطر الإئتمانية مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات كما في 31 ديسمبر **2019**. وتعتبر المخاطر الإئتمانية ذات وضع ائتماني جيد وتعتقد الإدارة أن الحد الأدنى من مخاطر عدم الانتظام، وبالتالي فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة غير مهمة، ولكن يتم رصدها لإجراء تغييرات كبيرة في مخاطر الائتمان.

5 أرصدة لدى البنوك - أموال العملاء

أرصدة العملاء تمثل أرصدة لدى البنوك تخص العملاء وتحتفظ بها المجموعة لحين قيام العملاء بتخصيص هذه الأرصدة لشراء أسهم وعندها تقوم المجموعة بتحويل الأموال المخصصة الى حساباتها لدى البنوك وتسددها إلى هيئة التسويات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

6 المبالغ المستحقة من العملاء

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مبالغ مستحقة من العملاء	**14.885**	14.179
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(13.914)**	(14.137)
	971	42

في 31 ديسمبر 2019، كان مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها من العملاء بمبلغ 13.914 ألف ريال قطري (31 ديسمبر 2018: 14,137 ألف ريال قطري). إن الحركة فى مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها من العملاء هي كالتالي:

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**14.137**	235
(عكس) المخصص خلال السنة	**(114)**	113.909
شطب خلال السنة	**(109)**	(7)
الرصيد في 31 ديسمبر	**13.914**	14.137

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

في 31 ديسمبر، كانت أعمار المبالغ المستحقة من العملاء غير المنخفضة القيمة كما يلي:

	إجمالي	**لم تستحق بعد**	**أقل من 30 يوم**	**31 -90 يوم**	**أكثر من 90 يوم**
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
2019	**14.885**	**971**	**-**	**-**	**13.914**
نسبة الخسارة	**% 93.5**	**% 0**	**% 0**	**% 100**	**% 100**
الخسارة الائتمانية المتوقعة	**(13.914)**	-	-	-	**(13.914)**
الصافي	**971**	**971**	**-**	**-**	**-**

	إجمالي	**لم تستحق بعد**	**أقل من 30 يوم**	**31 -90 يوم**	**أكثر من 90 يوم**
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
2018	14.179	42	-	8	14.129
نسبة الخسارة	% 99.7	-	-	% 100	% 100
الخسارة الائتمانية المتوقعة	(14.137)	-	-	(8)	(14.129)
الصافي	42	42	-	-	-

من المتوقع أن تكون المبالغ غير المستحقة من أرصدة العملاء قابلة للاسترداد بالكامل. وليست من عادة المجموعة الحصول على ضمانات على الذمم المدينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

7 موجودات أخرى

	2019	2018
	ألف	ألف
	ريال قطري	ريال قطري
دفعات مقدمة لمشاريع عقارية	**17.548**	34.818
يخصم: انخفاض قيمة مبالغ مدفوعة مقدماً للعقارات	**(5.982)**	-
	11.566	34.818
دفعات مقدمة وسلف للموردين	**1.311**	1.296
ذمم مدينة أخرى	**272**	405
	13.149	36.519

8 استثمارات في أوراق مالية

	2019			2018		
	مدرجة	**غير مدرجة**	**الإجمالي**	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
	ألف	**ألف**	**ألف**	ألف	ألف	ألف
	ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
أسهم	**65.095**	**1.911**	**67.006**	82.638	1.577	84.215

إيضاحات

1. تمثل الاستثمارات في أوراق مالية الاستثمارات في أسهم متداولة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.
2. إن الحركة فى هذه الاستثمارات المالية خلال السنة هي كالتالي:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد فى بداية السنة	**84.215**	118.884
استبعادات خلال السنة	**(19.555)**	(34.010)
التغيرات فى القيمة العادلة خلال السنة	**2.346**	(659)
الرصيد في نهاية السنة	**67.006**	84.215

9 الموجودات غير الملموسة

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التكلفة:		
في 1 يناير	**1.592**	1.209
إضافات خلال السنة	**1.201**	**383**
تحويل إلى عقارات ومعدات (إيضاح 10)	**1.109**	-
في 31 ديسمبر	**3.902**	1.592
الإطفاء:		
في 1 يناير	**590**	**367**
الإطفاء للسنة	**356**	**223**
في 31 ديسمبر	**946**	**590**
في 31 ديسمبر	**2.956**	1.002

قيمة الموجودات غير الملموسة تمثل تكاليف تطبيقات التداول والخسائر وتكلفة الموقع الذي تم شراؤه لشركة تابعة وهي دلالة سمارت لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.

يتم تضمين إطفاء الموجودات غير الملموسة خلال السنة ضمن الإطفاء والاستهلاك في بيان الدخل الموحد.

خلال السنة، تم تحويل أعمال رأسمالية قيد التنفيذ بمبلغ **1.109** ألف ريال قطري إلى موجودات غير ملموسة فيما يتعلق بتهيئة منصة التداول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

10 العقارات والمعدات

	أراضي	مباني	تحسينات المباني المؤجرة	أثاث وتركيبات	برامج وأجهزة الكمبيوتر	معدات مكتبية	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق	ألف ر.ق
التكلفة:									
كما في 1 يناير 2019	29.097	13.886	98	1.575	40.129	3.219	751	2.647	91.402
إضافات	-	-	-	-	-	-	-	1.461	1.461
تحويلات (إيضاح 9)	-	-	-	-	1.894	82	-	(3.085)	(1.109)
كما في 31 ديسمبر 2019	29.097	13.886	98	1.575	42.023	3.301	751	1.023	91.754
الاستهلاك:									
كما في 1 يناير 2019	-	5.846	98	1.306	39.003	3.206	742	-	50.201
الاستهلاك للسنة	-	700	-	175	740	11	9	-	1.635
كما في 31 ديسمبر 2019	-	6.546	98	1.481	39.743	3.217	751	-	51.836
صافي القيمة الدفترية:									
كما في 31 ديسمبر 2019	**29.097**	**7.340**	**-**	**94**	**2.280**	**84**	**-**	**1.023**	**39.918**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

	أراضي	مباني	تحسينات المباني المؤجرة	أثاث وتركيبات	برامج وأجهزة الكمبيوتر	معدات مكتبية	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
	ألف ر. ق	ألف ر. ق	ألف ر. ق	ألف ر. ق	ألف ر. ق	ألف ر. ق	ألف ر. ق	ألف ر. ق	ألف ر. ق
التكلفة:									
كما في 1 يناير 2018	29,097	13,886	98	1,572	40,123	3,189	751	-	88.716
إضافات	-	-	-	3	6	30	-	2,647	2.686
كما في 31 ديسمبر 2018	29,097	13,886	98	1,575	40,129	3,219	751	2,647	91,402
الاستهلاك:									
كما في 1 يناير 2018	-	5,131	98	1,179	38,276	3,149	710	-	48,543
الاستهلاك للسنة	-	715	-	127	727	57	32	-	1,658
كما في 31 ديسمبر 2018	-	5,846	98	1,306	39,003	3,206	742	-	50,201
صافي القيمة الدفترية:									
كما في 31 ديسمبر 2018	29,097	8,040	-	269	1,126	13	9	2,647	41,201

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

11 مطلوبات أخرى

	2019	2018
	ألف	ألف
	ريال قطري	ريال قطري
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**15.805**	15.847
مخصصات (إيضاح 1 و2)	**6.150**	1.050
دفعات مقدمة مستلمة من عملاء مشاريع عقارية	**3.866**	3.975
مصروفات مستحقة الدفع	**2.072**	4.059
عمولات مستحقة الدفع	**80**	83
مساهمة لصندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية	**-**	-
ذمم دائنة أخرى	**927**	417
	28.900	25.431

إيضاح 1:

فرضت لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية جزاءات مالية بمبلغ **5.200.000** ريال قطري فيما يتعلق بمخالفتين تنظيميتين تتعلقان بشركة تابعة، حيث تلقت الشركة التابعة إخطارين من الهيئة بتاريخ **29** أبريل **2019** بفرض جزاءات مالية بمبلغ **5.000.000** ريال قطري ومبلغ **200.000** ريال قطري. قامت المجموعة بتكوين مخصص كامل للمبلغ وقدره **5.200.000** ريال قطري خلال السنة. وبرغم ذلك، تقدمت الشركة التابعة بتظلم إلى لجنة التظلمات التابعة لهيئة قطر للأسواق المالية كما في **31** ديسمبر **2019** لتخفيض الجزاءات المالية. ولاحقاً لتاريخ التقرير، وتحديدا في **5** فبراير **2020**، أصدرت لجنة التظلمات حكمًا بتخفيض الجزاءات المالية إلى **400.000** ريال قطري. ومع ذلك لم تقم الإدارة بعكس المخصص المسجل بالدفاتر حيث أنه يجوز لأي من الطرفين الطعن على الحكم خلال **30** يومًا من تاريخ إصدار الحكم. ترى الإدارة الإبقاء على المخصص المسجل بمبلغ **5.200.000** ريال قطري كإجراء احترازي.

إيضاح 2:

سجلت المجموعة مخصصاً بمبلغ **950.000** ريال قطري خلال السنوات السابقة فيما يتعلق بالجزاءات المالية المحتمل فرضها من جانب هيئة قطر للأسواق المالية بخصوص المخالفات التنظيمية المتعلقة بتعاملات الأسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

12 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

كانت الحركة في المخصص المدرج في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

	2019 ألف ريال قطري	2018 ألف ريال قطري
المخصص كما في 1 يناير	**4.705**	4.892
المكون خلال السنة	**492**	306
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	**(629)**	(493)
المخصص كما في 31 ديسمبر	**4.568**	4.705

13 رأس المال

	2019 ألف ريال قطري	2018 ألف ريال قطري
المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل:		
284.160.000 سهماً بقيمة 1 ريال قطري لكل سهم (284.160.00 ألف سهم بقيمة 10 ريال قطري للسهم)	**284.160**	284.160

(1) تجزئة الأسهم

أصدر مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية قراراً خلال جلسته الرابعة لعام 2018 المنعقدة في 16 ديسمبر 2018 لتخفيض القيمة الاسمية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر إلى ريال قطري واحد لكل سهم، وبناءً عليه تم تجزئة كل سهم قائم من أسهم الشركة إلى 10 أسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

وفي 10 يونيو 2019، أعلنت بورصة قطر أنه قد تم تنفيذ تجزئة أسهم الشركة ليصبح عددها اعتبارًا من ذلك التاريخ 284.160.000 سهما، وقد تم استخدام هذا العدد لغرض احتساب ربحية السهم (إيضاح 18) وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 33.

14 الإحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والنظام الأساسي للشركة، يجب تحويل ٪10 من الربح السنوي إلى الإحتياطي القانوني. تتم التحويلات بناء على الأرباح التي تحققها كل من الشركات التابعة للمجموعة. يجوز للمجموعة أن توقف هذه التحويلات عندما يعادل الإحتياطي القانوني ٪50 من رأس المال المصدر. إن الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع في العادة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون المذكور أعلاه.

15 مصروفات عمولات الوساطة وتكاليف مباشرة أخرى

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
عمولة مدفوعة إلى بورصة قطر	**6.284**	9.424
مصروفات وساطة أخرى	**651**	629
	6.935	10.053

16 إيرادات العقارات

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات وساطة عقارية	**3.288**	620
إيرادات من خدمات عقارية أخرى	**592**	305
	3.880	925

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

17 المصروفات العمومية والإدارية

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تكاليف الموظفين	**15.194**	16,856
جزاءات ومطالبات	**5.200**	508
مصاريف مهنية واستشارية	**2.779**	2,390
تكاليف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	**2.282**	3,882
مصاريف تسويق	**1.163**	3,400
رسوم ضمان بنكي	**988**	1,093
رسوم حكومية وتنظيمية	**953**	1,627
مصاريف متنوعة	**1.304**	2.009
	29.863	32,107

18 الربح الأساسي والمخفف للسهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم بتقسيم الربح السنوي العائد للمساهمين بالشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة.

	2019	2018
الخسارة العائدة للمساهمين بالشركة الأم (ألف ريال قطري)	**(14.729)**	(21.308)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف) (إيضاح 13)	**284.160**	28.416
الربح الأساسي والمخفف للسهم (بالريال القطري)	**(0.052)**	(0.075)

لا توجد أسهم قائمة في أي وقت خلال السنة يحتمل أن يكون لها تأثير مخفف. وعليه يكون الربح المخفف للسهم معادلاً للربح الأساسي للسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

19 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي الإدارة العليا والمؤسسات التي لديهم سيطرة عليها أو سيطرة مشتركة أو لهم تأثير هام عليها. يتم اعتماد سياسة الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مسؤولي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم:		
صافي إيرادات الوساطة والعمولات	**40**	261
أطراف أخري ذات علاقة:		
صافي إيرادات عمولات وساطة	**-**	130

- **الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة**

الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد هي كالتالي:

	أرصدة دائنة	
	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
أعضاء مجلس الإدارة وأفراد عائلاتهم	**-**	7
	-	7

الأرصدة الدائنة إلى أطراف ذات علاقة أعلاه مشمولة ضمن مبالغ مستحقة إلى العملاء.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

- **مكافأة كبار المسؤولين بالإدارة**

يتمثل مسؤولي الإدارة العليا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير العام. كانت مكافآت كبار المسؤولين بالإدارة خلال السنة كالتالي:

	2019	2018
	ألف	ألف
	ريال قطري	ريال قطري
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**2.061**	2.502
منافع تقاعد الموظفين	**116**	142
	2.177	2.644

20 الالتزامات والمطلوبات المحتملة

لدى المجموعة الالتزامات الرأسمالية والمطلوبات المحتملة التالية والتي لا يتوقع أن تنشأ عنها التزامات مادية.

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
خطابات ضمان	**150.000**	150.000

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

خطابات الضمان تمثل ضمانات مالية مصدرة من البنوك بالنيابة عن المجموعة لصالح شركة قطر للايداع المركزي في سياق الأعمال الاعتيادية، وتستحق هذه الضمانات خلال اثنى عشر شهراً من تاريخ التقرير.

	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إلتزامات رأسمالية:		
الرصيد في 31 ديسمبر	-	1.601

- **مطالبات تنظيمية**

كما في تاريخ التقرير، تخضع المجموعة للتحقيق من قبل هيئة قطر للأسواق المالية في بعض المخالفات الأخرى، ولايزال التحقيق جارياً حتى تاريخه. تعتقد الإدارة بأن المخصصات المكونة كافية وتمثل أفضل تقدير للجزاءات المالية المحتملة في المستقبل.

21 التحليل القطاعي

لأغراض إدارية تنقسم المجموعة إلى أربعة (4) قطاعات تجارية بناء على طبيعة أنشطتها. وللمجموعة ثلاثة قطاعات لأغراض إعداد التقارير والأنشطة الأخرى هي:

- وساطة الأسهم: يشمل هذا القطاع خدمات مالية تقدم للعملاء كوسيط لبيع وشراء الأسهم.
- العقارات: يشمل هذا القطاع خدمات التسويق والإدارة لمالكي العقارات والاستثمارات العقارية.
- تكنولوجيا المعلومات: يشمل هذا القطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية وتطوير وبرمجة البرمجيات المتطورة.
- أخرى - تتمثل في المجموعة القابضة التي تقوم بتقديم خدمات للشركات التابعه لها والمرتبطة معها بأنشطة استثمارية مختلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة نتائج التشغيل لقطاعات التشغيل بصورة منفصلة لأغراض تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات بناء على ربح أو خسارة التشغيل. يكون التسعير للتحويلات بين قطاعات التشغيل بناءً على أساس السوق الحر وبطريقة مماثلة للمعاملات مع الأطراف الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

يعرض الجدول التالي المعلومات حول الإيرادات والربح والموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات التشغيل بالمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2019 و2018 على التوالي:

	وساطة الأسهم	العقارات	تكنولوجيا المعلومات	أخرى	استبعادات	الإجمالي
	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
31 ديسمبر 2019	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
إيرادات الوساطة والعمولات(صافي)	13.111	-	-	-	-	13.111
إيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات	-	-	117	-	-	117
إيرادات أخرى (*)	4.344	7.613	7	1.893	(4.777)	9.080
إيرادات القطاع	17.455	7.613	124	1.893	(4.777)	22.308
(خسائر) / أرباح القطاع	(10.498)	(2.854)	(1.596)	(422)	-	(15.370)
الاستهلاك والإطفاء	157	746	170	918	-	1.991
موجودات القطاع	404.759	73.445	16.389	286.635	(279.676)	501.552
مطلوبات القطاع	309.275	4.163	1.789	34.359	(45.570)	304.016

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

31 ديسمبر 2018	وساطة الأسهم ألف ريال قطري	العقارات ألف ريال قطري	تكنولوجيا المعلومات ألف ريال قطري	أخرى ألف ريال قطري	استبعادات ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
إيرادات الوساطة والعمولات(صافي)	19,434	-	-	-	-	19,434
إيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات	-	-	201	-	-	201
إيرادات أخرى (*)	4,794	4.510	4	1,909	(4,852)	6.365
إيرادات القطاع	24.228	4.510	205	1,909	(4,852)	26,000
(خسائر) / أرباح القطاع	(18,678)	(1,829)	(906)	(116)	-	(21,529)
الاستهلاك والإطفاء	52	749	183	897	-	1,881
موجودات القطاع	579.908	76,328	16,639	318,941	(331,887)	659.929
مطلوبات القطاع	477.465	4,192	436	65,061	(97,785)	449.369

تقع عمليات المجموعة داخل دولة قطر.

* ايرادات اخرى تشمل صافي استثمارات وإيرادات عقارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

22 إدارة المخاطر المالية

- **الأهداف والسياسات**

تشتمل المطلوبات الرئيسية للمجموعة على مبالغ مستحقة للعملاء ومصاريف مستحقة ومبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة ومطلوبات أخرى. الغرض الأساسي لهذه المطلوبات المالية هو الحصول على تمويل لعمليات المجموعة. ولدى المجموعة موجودات مالية مختلفة مثل المبالغ المستحقة من العملاء ومن شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية واستثمارات مالية وأرصدة بنكيه - أموال العملاء ونقد وأرصدة لدى البنوك، وهي ناتجة مباشرة من عمليات المجموعة.

إن المخاطر الرئيسية الناشئة من الأدوات المالية للمجموعة هي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم الإدارة بمراجعة السياسات والموافقة عليها بغرض إدارة كل من هذه المخاطر، والتي نلخصها أدناه.مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في خطر تأثير تغيرات الأسعار بالسوق مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم على ربح المجموعة أو حقوق المساهمين أو على قيمة الأدوات المالية لدى المجموعة. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو مراقبة تعرض المجموعة لمخاطر السوق في حدود مقبولة مع زيادة العائدات.

- **مخاطر أسعار الفائدة**

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على أدواتها المالية التي تحمل فوائد بأسعار متغيرة. الجدول التالي يعكس حساسية بيان الدخل الموحد لتغيرات معقولة محتملة في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن حساسية بيان الدخل الموحد هو تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الربح السنوي للمجموعة، بناء على الأدوات المالية بأسعار فائدة متغيرة كما في **31** ديسمبر **2019**. يتوقع أن يكون تأثير النقص في أسعار الفائدة مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادات المبينة.

	الزيادة في	التأثير على الربح
	نقاط الأساس	ألف ريال قطري
2019	**+25 نقطة**	**236**
2018	+25 نقطة	193

لا يوجد تاثير على حقوق الملكية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

- **مخاطر أسعار الأسهم**

يعكس الجدول التالي حساسية مجموع التغيرات في القيمة العادلة للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الأسهم المتداولة مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. يتوقع أن يكون تأثير النقص في أسعار الأسهم مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادات المبينة.

	التغير في أسعار الأسهم	التأثير على حقوق الملكية ألف ريال قطري
2019		
استثمارات مالية – بورصة قطر	**% +5**	**3.255**
2018		
استثمارات مالية – بورصة قطر	% +5	4.131

- **مخاطر العملات الأجنبية**

مخاطر العملات الأجنبية هي خطر تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية. وحيث أن سعر الريال القطري مثبت بالدولار الأمريكي، لا تمثل الأرصدة بالدولار الأمريكي مخاطر عملات أجنبية هامة. إن المجموعة غير معرضة لمخاطر هامة بسبب قلة أرصدتها بعملات أجنبية غير الدولار الأمريكي.

- **مخاطر الائتمان**

تتمثل مخاطر الائتمان في أن يفشل طرف في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته ويسبب بذلك خسارة مالية لطرف آخر. تتعرض المجموعة لمخاطر إئتمانية على المبالغ المستحقة من العملاء ، والأرصدة لدى البنوك - أموال العملاء وبعض الموجودات الأخرى كما تظهر في بيان المركز المالي الموحد.

تعمل المجموعة للحد من مخاطرها الإئتمانية بالنسبة للبنوك بالتعامل مع بنوك ذات سمعة جيدة، وبالنسبة للعملاء بوضع حدود إئتمانية ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

بالنسبة للمخاطر الائتمانية الناشئة من الموجودات المالية للمجموعة بما فيها الأرصدة المدينة والأرصدة لدى البنوك، يكون تعرض المجموعة للمخاطر من عجز العملاء عن السداد، ويكون أقصى المخاطر مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات في بيان المركز المالي الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان الناشئة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، الحد الأقصى للمخاطر يعرض بالقيمة الإجمالية.

	2019	2018
	ألف	ألف
	ريال قطري	ريال قطري
أرصدة لدى البنوك (باستثناء النقد)	**94.513**	77.663
أرصدة بنكية – أموال العملاء	**234.683**	415.166
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	**35.782**	4.104
مبالغ مستحقة من العملاء	**971**	42
	365.949	496.975

يتم تحليل الانخفاض في القيمة في تاريخ التقرير باستخدام مصفوفة مخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء ذات أنماط خسارة مماثلة. يعكس حساب النتائج المرجحة بالإحتمالات والقيمة الزمنية للنقود والمعلومات المعقولة والمدعومة المتوفرة في تاريخ التقرير عن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تعتبر المجموعة الموجودات المالية في حالة عجز عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لمدة 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق.

تعتقد المجموعة أن تركزات المخاطر فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من العملاء منخفضة، حيث أن الأرصدة غير منخفضة القيمة هي عند الحد الأدنى في تاريخ التقرير.

في تاريخ التقرير، بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة من العملاء 13.914 ألف ريال قطري (2018: 14.137 ألف ريال قطري). تقوم المجموعة بحساب مخاطر الائتمان الخاصة بها عن طريق تكوين مخصص مناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة دورية. عند حساب معدلات الخسائر الائتمانية المتوقعة، تقوم المجموعة بدراسة معدلات الخسارة التاريخية لكل فئة من فئات المدين وتعديل البيانات المستقبلية للإقتصاد الكلي.

- **مخاطر السيولة**

تتمثل مخاطر السيولة في عدم استطاعة المجموعة الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. إن وسيلة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو أن

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

تضمن بقدر الإمكان أن يكون لديها دائماً سيولة كافية لسداد التزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية وغير العادية، ودون أن تتكبد خسائر غير مقبولة أو تخاطر بسمعة المجموعة.

تقلل المجموعة من مخاطر السيولة لديها بأن تضمن توفر تسهيلات بنكيه كافية. تتطلب شروط البيع لدى المجموعة سداد المبالغ خلال المدد المحددة في الفواتير. تسدد المبالغ المستحقة للعملاء عادة وفقاً لشروط معاملات الأسهم.

الجدول التالي يلخص مواعيد استحقاق مطلوبات المجموعة غير المفحوصة في 31 ديسمبر بناء على تواريخ السداد التعاقدية ومعدلات الفائدة الحالية بالسوق:

	عند الطلب ألف ريال قطري	أقل من سنة واحدة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2019			
مبالغ مستحقة للعملاء	**270.548**	**-**	**270.548**
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**15.805**	**-**	**15.805**
مطلوبات أخرى	**-**	**3.074**	**3.074**
الإجمالي	**286.353**	**3.074**	**289.427**
في 31 ديسمبر 2018			
مبالغ مستحقة للعملاء	419.233	-	419.233
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	15.847	-	15.847
مطلوبات أخرى	-	4.559	4.559
الإجمالي	435.080	4.559	439.639

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

- **إدارة رأس المال**

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإدخال تعديلات عليها في ضوء التغيرات في الأحوال الاقتصادية وظروف أعمالها. لم تدخل المجموعة تعديلات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر2019 و31 ديسمبر 2018. يشتمل رأس المال على رأس المال المدفوع والخسائر المتراكمة ويقدر بمبلغ 215.167 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 229.809 ألف ريال قطري).

23 القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من موجودات مالية ومطلوبات مالية.

الموجودات المالية تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وأرصدة لدى البنوك - أموال العملاء ومبالغ مستحقة من العملاء ومبالغ مستحقة من شركة قطر للايداع المركزي واستثمارات مالية وأرصدة مدينة أخرى. والمطلوبات المالية تشتمل على مبالغ مستحقة للعملاء وذمم دائنة أخرى.

إن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية لا تختلف جوهرياً من قيمتها الدفترية.

- **تدرج القيمة العادلة**

تستخدم المجموعة التدرج التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب تقنيات التقييم:

المستوى 1 : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

المستوى 2 : تقنيات أخرى والتي تكون جميع بياناتها التي لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة، واضحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3 : التقنيات التي تستخدم بيانات لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تعتمد على بيانات سوقية واضحة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

كما في 31 ديسمبر 2019، يوضح الجدول أدناه تحليل للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة حسب تدرج القيمة العادلة:

	الإجمالي	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2019				
استثمارات في أوراق مالية	**67.006**	**65.095**	**1.911**	**-**
في 31 ديسمبر 2018				
استثمارات في أوراق مالية	84.215	82.638	1.577	-

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، لم تحدث تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 للقيمة العادلة، ولم تحدث تحويلات إلى أو من المستوى 3 للقيمة العادلة.

24 التقديرات والافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة من الإدارة استخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات وبعض الإفصاحات في نهاية فترة البيانات المالية. ولكن يمكن أن يؤدي عدم اليقين من هذه التقديرات والإفتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات للفترات المستقبلية. خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإدخال التقديرات والإفتراضات التالية والتي لها تأثير هام على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الهامة بصورة دورية ويتم تحقيق هذه المراجعات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي تم فيها تعديل التقديرات إذا كانت المراجعة لها تأثير على هذه الفترة، أو خلال الفترة الحالية والفترات المستقبلية إذا كان لها تأثير على كلا الفترتين الحالية والمستقبلية.

- **مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة من العملاء**

تطبق المجموعة النهج المبسط لتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، والذي يسمح باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل أعمار الذمم المدينة.

في تاريخ التقرير، بلغ إجمالي المبالغ المستحقة من العملاء 14.885 ألف ريال قطري (2018: 14.179 ألف ريال قطري) وكان مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 13.914 ألف ريال قطري (2018: 14.137 ألف ريال قطري). يتم إثبات أي فرق بين المبالغ المحصلة فعلياً في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقع تحصيلها في بيان الدخل الموحد.

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصصات لحساب الخسائر الائتمانية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في في 31 ديسمبر 2019

المتوقعة للمبالغ المستحقة من العملاء. تستند معدلات المخصصات إلى أيام التأخر عن السداد لتجميع مجموعات مختلفة من العملاء لها أنماط خسارة مماثلة.

تستند مصفوفة المخصصات في البداية إلى معدلات التخلف التاريخية التي يمكن للمجموعة ملاحظتها. ستقوم المجموعة بمعايرة المصفوفة لتعديل الخبرات التاريخية حول الخسائر الائتمانية المتوقعة مع المعلومات المستقبلية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتدهور الأوضاع الاقتصادية المتوقعة (أي الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات التخلف عن السداد، يتم تعديل معدلات السداد التاريخية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التخلف عن السداد التاريخية التي يتم ملاحظتها ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم العلاقة بين معدلات التخلف عن السداد التاريخية الملاحظة والظروف الاقتصادية المتوقعة والخسائر الائتمانية المتوقعة يعد من التقديرات الهامة. إن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة حساسة للتغيرات في الظروف والأحوال الاقتصادية المتوقعة. قد لا تكون الخبرات القائمة للخسارة الائتمانية للمجموعة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية ممثلاً للتخلف عن السداد الفعلي للعميل في المستقبل.

- **الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة**

تحدد المجموعة الأعمار الإنتاجية التقديرية للعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة لغرض احتساب الاستهلاك / الإطفاء. يتم التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والتلف والتآكل الطبيعي والتقادم الفني أو التجاري. تقوم المجموعة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتم تعديل قسط الاستهلاك / الإطفاء مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

- **انخفاض قيمة الموجودات غير المالية**

القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة تتم مراجعتها في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمتها. يتطلب تحديد ما يعتبر على أنه قد انخفضت قيمته استخدام التقديرات والأحكام. كما في تاريخ التقرير لم تحدد الإدارة أي دليل من التقارير الداخلية يشير إلى انخفاض قيمة موجود أو فئة موجودات وليس هناك أية تغييرات سلبية هامة في السوق يمكن أن يكون لها أثر سلبي على موجوداتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر عندها يتم أداء اختبار لانخفاض القيمة من جانب الإدارة. يتطلب تحديد المبالغ القابلة للاسترداد من الإدارة القيام بإجراء أحكام وتقديرات وافتراضات.

- **القيمة العادلة للأدوات المالية**

عندما لا يمكن الحصول على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي من أسواق نشطة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام تقنيات تقييم تتضمن نماذج محاسبية. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق الواضحة عندما يتاح ذلك، ولكن عند عدم توافرها فإنه يتطلب درجة من الحكم للحصول على القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات السيولة والمدخلات النموذجية مثل الارتباط والتذبذب بالنسبة للمشتقات طويلة الأجل.

- **مبدأ الاستمرارية**

قامت الإدارة بتقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها واقتنعت بأن المجموعة تملك مصادر تجعلها قادرة على الاستمرار في أعمالها المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك وإن إدارة المجموعة ليست على علم بأية أمور تثير الشك على قدرة المجموعة على الاستمرار في أنشطتها. وعليه تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تقرير حوكمة الشركات 2019

جدول المحتويات

مقدمة	78
1. نظرة عامة	79
2. مجلس الإدارة	80
3. لجان مجلس الإدارة	91
4. الإدارة التنفيذية العليا	99
5. نظام الرقابة الداخلية	101
6. إدارة المخاطر	102
7. المدقق الداخلي	103
8. المدقق الخارجي	103
9. الإفصاح والشفافية	104
10. حقوق المساهمين وأصحاب المصالح	106
11. الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية للشركة	107

مقدمة

تلتزم شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة (المشار إليها فيما بعد بإسم «دلالة القابضة»، «الشركة» بتطبيق قواعد وإرشادات الحوكمة للشركات والمنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "النظام" الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA). و يأتي تطوير معايير حوكمة الشركات لتحقيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة من أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لدلالة القابضة. تقوم الشركة بشكل مستمر بتعزيز وتحسين مبادىء وهيكل الحوكمة الخاص بها من أجل مصلحة مساهميها وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين. يتضمن هيكل حوكمة الشركات الحالي لشركة دلالة القابضة المحافظة على علاقة طيبة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا مع المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع.

لضمان التعزيز والتحسين المستمر لهيكل حوكمة الشركات تم التأكد من تنفيذ ما يلي:

- المعاملة العادلة و المساواة بين المساهمين.
- تعزيز الشفافية والإفصاح عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة.
- الإلتزام بقواعد القوانين واللوائح المطبقة ذات الصلة الصادرة عن السلطات.
- حظر جمع المناصب بين رئيس مجلس الإدارة و المناصب التنفيذية.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، وأخذ في الإعتبار جهود شركة دلالة القابضة للإلتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية والهيئات الأخرى ذات الصلة.

١- نظرة عامة

قامت شركة دلالة القابضة بتطوير ميثاق حوكمة الشركات، الذي يتم مراجعته بشكل منتظم لضمان الألتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية و تم نشرة على الموقع الأليكتروني للشركة. ويتضمن هذا الميثاق تعريف لهيكل حوكمة الشركات ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية العليا. و يتم إستخدامه من قبل المستخدمين الخارجيين مثل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الأخرين لفهم تطبيق عمليات حوكمة الشركات.

على مدار السنوات العديدة الماضية، قامت دلالة القابضة بتولي التعزيزات والتحسينات التالية لضمان الإلتزام الكامل بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية:

- تطوير مستندات سياسة الحوكمة
- في 2018، قامت الشركة بتطوير سياسات الحوكمة التالية:
- سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- سياسة الإفصاح .
- سياسة التداول للأشخاص المطلعين.
- سياسة توزيع الأرباح.
- سياسة التوجيه والتدريب المستمر لأعضاء المجلس.
- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- سياسة المكافآت.
- سياسة الترشيحات.
- التعاقد مع إستشاري خارجي لضمان فاعلية الرقابة داخلية المتعلقة بالقوائم المالية

كما هو موضح بالقسم 5 (نظام الرقابة الداخلية) من هذا التقرير، قامت الشركة بالتعاقد مع إستشاري خارجي للمساعدة في تطبيق الرقابة الداخلية للشركة المتعلقة بالقوائم المالية. وذلك لضمان الألتزام بأحكام المادة رقم (20) من نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية.

خاتمة

قامت دلالة القابضة ممثلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالتركيز على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات بشكل مستمر. يتم تحقيق ممارسات الحوكمة الرشيدة من خلال وضع مبادىء الشفافية والإقرار بالمسؤولية والعدالة والمساواة وفقاً للائحة هيئة قطر للأسواق المالية.

كما هو وارد من خلال هذه التقرير، تتعهد الشركة بإجراءات تعزيز نظام الحوكمة تستمر إدارة الشركة كذلك في تحديث السياسات والإجراءات الداخلية لضمان إلتزامها بتطبيق متطلبات الحوكمة في أنشطة العمل.

النتيجة، تؤكد شركة دلالة القابضة على إلتزامها بمتطلبات نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، للمحافظة على إستقرار ونمو الشركة ولكسب ثقة مساهميها وأصحاب المصالح الأخرين. ستقوم الشركة أيضاً بالإستمرار في تعزيز إلتزامها بنظام حوكمة الشركات.

2 - مجلس الإدارة

لتطبيق نظام حوكمة الشركات بشكل فعال يجب أن يكون هناك فهم واضح لمسؤوليات كلاً من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية والمساهمين وعلاقتهم مع بعضهم البعض و كذك علاقتهم بأصحاب المصالح الأخرين و يركز هذا القسم من التقرير على مجلس الإدارة.

• تشكيل المجلس

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء (9) يتم إنتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاث سنوات على أن يكون من بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون المؤسسين و يتم إنتخاب باقي أعضاء المجلس من المساهمين الأخرين.

على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين و يجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وأخر لتمثيل العاملين بالشركة.

خلال الجميعة العمومية في 3 أبريل 2017، تم إنتخاب تسعة (9) أعضاء والذين يتكونون مما يلي:

- ستة (6) ممثلين من المساهمين.
- ثلاثة (3) ممثلين من المؤسسين التاليين:
- واحد (1) ممثل عن صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الإجتماعية.
- إثنان(2) ممثلين عن جهاز قطر للإستثمار.

في 10 فبراير 2019 قام مجلس الإدارة بقبول استقالة السيد/ جابر هجاج الشهواني كرئيس لمجلس الإدارة وانتخاب الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني، والسيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي كنائب لرئيس مجلس الإدارة. بعد ذلك في مايو 2019 قام جهاز قطر للإستثمار بتعيين السيد/ تميم حمد الكواري و السيد/خالد يوسف السبيعي كبديل للسيدة/ إبتسام صالح المناعي والسيد/ فايز محمد البوعينين. و فيما يلى ملخص بعمليات التبديل التى تمت على أعضاء المجلس خلال عام 2019:

المالك	عضو مجلس الإدارة	البديل
جهاز قطر للإستثمار	السيدة/ إبتسام صالح المناعي	السيد/ تميم حمد الكواري
جهاز قطر للإستثمار	السيد/ فايز محمد البوعينين	السيد/خالد يوسف السبيعي

يلخص الجدول التالي الهيكل الحالي لمجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة كما في **31** ديسمبر **2019**:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة	غير تنفيذي	مستقل	نسبة التملك بصفة شخصية	نسبة الأسهم المملوكة للجهة التي يمثلها
1	سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	✓	×	% 4.47	-
2	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (ممثل محفظة إستثمار القوات المسلحة)	نائب رئيس مجلس الادارة	✓	×	-	% 5
3	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني	عضو	✓	✓	% 0.18	-
4	السيد/ على حسين الساده	عضو	✓	×	% 5	-
5	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	عضو	✓	✓	% 0.18	-
6	السيدة/ موزة محمد السليطي (ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الإجتماعية)	عضو	✓	✓	-	% 4.85
7	السيد/ خالد يوسف السبيعي (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	عضو	✓	✓	-	% 1.72
8	السيد/ تميم حمد الكواري (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	عضو	✓	✓	-	% 1.72

و فيما يلي ملخص للسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

- حصل على ليسانس إدارة الأعمال من جامعة بليموث، المملكة المتحدة.
- عمل في بنك إتش أس بي سي والبنك الألماني.
- حصل على عدد من الدورات في العمليات البنكية والتمويل.
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي

نائب رئيس مجلس إدارة

- حاصل على بكالوريوس العلوم في الإدارة بجامعة تيمبل، فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شغل مناصب كمدير للمحفظة الإستثمارية ببرزان القابضة، رئيس الإستثمار الإستراتيجي بوزارة الدفاع، رئيس بالإنابة لإدارة المخاطر بمصرف قطر المركزي.
- هو رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني

عضو مجلس إدارة

- عمل سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني كنائب رئيس مجلس الإدارة من **2014** حتى أكتوبر **2016**.
- عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

السيد/ على حسين الساده

عضو مجلس إدارة

- حصل على بكالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة قطر.
- يمتلك خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي.
- يدير السيد / على الساده بصفتة رجل أعمال مجموعة واسعة من الإستثمارات الخاصة.

- عضو مجلس إدارة و عضو اللجنة التنفيذية لبنك قطر الوطني منذ 1998. عضو مجلس إدارة في شركة قطر للملاحة (ملاحة)، وعضو مجلس إدارة شركة حالول للخدمات البحرية، المملوكة بالكامل من قبل ملاحة ، وعضو مجلس إدارة للعديد من الشركات خارج دولة قطر بالإمارات والبحرين وسوريا.
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

السيد/ أحمد محمد الأصمخ

عضو مجلس إدارة

- حصل على بكالوريوس في التاريخ من جامعة قطر في 2002.
- سكرتير ثاني بوزارة الخارجية من 2003 حتى 2015. لديه خبرة واسعة في القطاع المالي، ومعرفة شاملة في مجال إستثمار الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والعالمية.
- عمل كعضو منتدب من 2011 حتى فبراير 2016.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافائات والحوكمة بشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

السيدة/ موزة محمد السليطي

عضو مجلس إدارة

- حاصلة على الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.
- بكالوريوس علوم في الإقتصاد والإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر.
- السيدة/ موزة السليطي حالياً مدير وحدة التخطيط والبحث/ مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية منذ 2009. قبل ذلك، عملت بديوان المحاسبة منذ 1993 وشاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الإقتصادية والإستثمارية في دولة قطر.
- عضو لجنة التنفيذية في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

السيد/ خالد يوسف السبيعي

عضو مجلس إدارة

- حاصل علي بكالوريوس في العلوم المالية من جامعة اريزونا
- شغل العديد من المناصب في القطاع المالي في دولة قطر
- الرئيس التنفيذي لبنك بروة منذ عام 2014
- عضو لجنة التدقيق بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ تميم حمد الكواري

عضو مجلس إدارة

- حاصل علي الماجستير في إدارة الاعمال من الجامعة الامريكية
- حاصل علي بكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة جورج واشنطن
- عمل في مجال الصيرفة وتطوير الاعمال
- الرئيس التنفيذي لمجموعة كيوإنفست منذ عام 2012
- يترأس لجنة التدقيق بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

المدة الزمنية لمجلس الإدارة والتجديد

خلال إجتماع الجميعة العمومية المنعقدة في 3 أبريل 2017، تم إنتخاب تسعة (9) أعضاء، ثلاثة منهم من المؤسسين. ستنتهي المدة الزمنية لمجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية 2019. لم تكن هناك أى تعيينات جديدة على مجلس الإدارة في 2018 بإستثناء إستبدال أعضاء مجلس الإدارة التابعين للجهات التى يمثلونها بناءً على رغبة تلك الجهات و بموجب خطابات مرسلة من طرفها.

سيتم إنتخاب مجلس الإدارة القادم اثناء اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر لها 7 ابريل 2020.

إجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والنظام الأساسي للشركة، يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسة أو نائب الرئيس في حالة غيابة ، و على الرئيس أن يدعو المجلس للأجتماع إذا طلب ذلك عضوان من أعضائة على الأقل. و يجب ألا يقل عدد الأجتماعات عن ستة إجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة . ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، ولا يجوز أن ينقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع المجلس ، و يجتمع مجلس الإدارة فى مركز الشركة و يجوز أن يجتمع خارج مركزها.

و يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيلة في الحضور و التصويت ، و في هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد .

ويجب إرسال الدعوة لإجتماع المجلس لكل عضو من أعضاء المجلس قبل إسبوع على الأقل من تاريخ الأجتماع مع جدول أعمال الأجتماع علماً بأنه يحق لكل عضو فى مجلس الإدارة إضافة أى بند على جدول الأعمال كما ستحضر الإدارة التنفيذية العليا للشركة إجتماعات المجلس حسبما هو مطلوب لتقديم التقارير الخاصة بمسؤولياتها أو تسعى للحصول على الموافقة بشأنها

خلال السنة المالية 2019 إجتمع مجلس الإدارة ستة (6) مرات لضمان إستيفائه بشكل ملائم لأدواره ومسؤولياته. يلخص الجدول التالي إجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة:

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم 1	الإجتماع رقم 2	الإجتماع رقم 3	الإجتماع رقم 4	الإجتماع رقم 5	الإجتماع رقم 6
1	سعادة الشيخ/ سحيم خالد آل ثاني	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (ممثل محفظة إستثمار القوات المسلحة القطرية)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن حمد آل ثاني	×	✓	×	×	×	×
4	السيد/ علي حسين الساده	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	✓	×	×	✓	✓	✓
6	السيدة/ موزة محمد السليطي (ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الإجتماعية)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7	السيد/ تميم حمد الكواري (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	☒	☒	☒	✓	✓	✓
8	السيد/ خالد يوسف السبيعي (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	☒	☒	☒	✓	✓	✓
9	السيد/ فايز محمد البوعينين (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	✓	✓	✓	⊘	⊘	⊘
10	السيدة/ إبتسام صالح المناعي (ممثلة جهاز قطر للإستثمار)	✓	✓	✓	⊘	⊘	⊘

وسيلة الإيضاح:

- ✓ **حاضر**
- × **غائب**
- ☒ **ليس عضواً بعد**
- ⊘ **تم إستبداله بطلب من الجهة التابع لها**

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بتطوير سياسة مكافآت وتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة في 2019، والتي تلخص كيفية تحديد وتخصيص مكافآت مجلس الإدارة. وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة مثل قانون الشركات التجارية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتبني سياسة المكافآت مجلس الإدارة وفقاً للوائح سالفة الذكر.

يتم الرجوع الى البيانات المالية فيما يخص البدلات التي تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2019 .

حظر الجمع بين المناصب

عقب إنتخاب مجلس الإدارة، يجتمع مجلس الإدارة وينتخب من بين أعضائه رئيس المجلس ونائبه لمدة عام. وفقاً للمادة رقم 7 من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية لا يجوز لأحد بشخصة أو صفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس فى أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي فى الدولة ، ولا أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، ولا أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس في الدولة ، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطت متجانساً.

و يحظر الجمع بين رئاسة المجلس و أى منصب تنفيذي بالشركة ، ولا يجوز للرئيس أن يكون عضواً في أى من لجان المجلس المنصوص عليها في هذا النظام.

للسنة المالية 2019، قدم كلاً من رئيس مجلس الإدارة والأعضاء إقرار بعدم جمع أياً منهم للمناصب المحظورعليهم الجمع بينها وفقاً للقانون و أحكام هذا النظام، وتقوم الشركة بالحصول على الإقرار سنوياً. و يقوم أمين سر المجلس بالإحتفاظ بهذا الإقرارات داخل الملفات.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

هو رئيس الشركة الذي يمثل الشركة و يمثلها لدى الغير و أمام القضاء ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة و منتجة و العمل على تحقيق مصلحة الشركة و الشركاء و المساهمين و سائر أصحاب المصالح و تتضمن مهام و مسؤولياته ما يأتي:

1. التأكد من قيام المجلس مناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2. الموافقة على جدول أعمال اجتماعته مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
3. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة .
4. إتاحة كافة البيانات و المعلومات و الوثائق و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة و بالمجلس و لجانة لأعضاء المجلس.
5. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين و العمل على إيصال أرائهم إلى المجلس.

6. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة ، بالمشاركة الفعالة و تشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين و غير التنفيذيين.

7. إبقاء الأعضاء على أطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام ، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بإعداد ميثاق المجلس الذي يلخص مسؤولياته وواجباته ومهامه. كما يشمل الميثاق مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والبنود الأخرى ذات الصلة التي تتطلبها هيئة قطر للأسواق المالية، التي يتم نشرها على موقع الشركة الأليكترونى. يهدف الميثاق إلى عمل نظام حوكمة شركات للشركة أكثر شفافية وفهماً ويمكن الوصول إليه من قبل المساهمين.

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليه في الميثاق على سبيل المثل وليس الحصر:

1. وضع إستراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) ورقابة تنفيذ الإدارة لتلك الإستراتيجية.

2. تعيين واقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته و راتبه و ومكافآه ورقابة أداءه مقارنة بالأهداف الموضوعة.

3. التصديق على تعين واقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).

4. التأكد من تشكيل المجلس وفقا لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقا لمتطمبات التشريعات الأخرى ذات الصة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكونا من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجمس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمميات الترشيح لعضوية المجلس وفقا للمبادئ الإرشادية للملاءة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعمومات قبل عملية التصويت فيما يتعمق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إدارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة واجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي للشركة.

5. تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منتظم ووفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

6. تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات المفوضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.

7. وضع سياسة المكافئات وفترات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة.

8. إعداد برنامج التدريب لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند إنتخابيم فإنهم سيكونون على دراية كاملة بمسؤولياتهم ولديهم الفم السليم لطريقة إدارة الشركة.

9. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام و الإشراف العام عليه و مراقبة مدى فاعليته و تعديله عند الحاجة.
10. إطلاع الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.
11. تعيين اللجان التي يراها المجلس مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم.
12. الموافقة على السياسة المتعلقة بتغير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.
13. رقابة الأداء المالي للشركة.
14. رقابة النتائج المالية ونزاهة التقارير وخاصة الموافقة على الموازنات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأمد.
15. التأكد من أن نزاهة التقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة.
16. رقابة أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.
17. وضع حدود معينة لصلاحيات الإدارة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.
18. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم و حفظ حقوقهم.
19. إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية. التأكد من التدقيق الفعال وادارة المخاطر ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة. مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.
20. التغيرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وادارة المخاطر.
21. الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها واستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.
22. رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.
23. وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمان الالتزام بها.
24. اقتراح التغيرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة .
25. القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطة تعاقب الإدارة العليا والتطوير.
26. التأكد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغرض تنفيذ الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.
27. التأكد من أن الشركة بها غطاء تأميني كافٍ للمنتجات والمطلوبات العامة ومسؤوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.

28. سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافئات.

29. إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.

30. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذى رسمه القانون ، ويجب أن تشمل الدعوة و الأعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة و إعتماده.

31. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.

32. القيام بالعناية الواجبة حول أي أمور وملاحظات يقدمها المدققون الخارجيون. التأكد من الرد في الوقت المناسب من قبل مجلس الإدارة على أية استفسارات وأمور واردة في مكاتبات أو تقارير المدققين الخارجيين.

33. تعيين المدقق الداخلي والتأكد من استقلاليته على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد رواتب ومكافآت التدقيق الداخلي.

34. المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بغرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.

35. التنسيق بين المدقق الخارجى و المدقق الداخلي و لجنة التدقيق.

36. التأكد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافئات والحوكمة والمدقق الخارجي اجتماع الجمعية العمومية.

37. التأكد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية. المجلس مسئول أيضا عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة و تحديث سياسات الحوكمة والمراجعة المستمرة لها. يجب على المجلس مراجعة وتحديث بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من التزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضا.

38. مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأنها تفي بحاجات الشركة.

39. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا ، و خطة التعاقب على إدارتها.

40. يكون للمجلس حق الوصول الكامل و الفورى للمعلومات و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس و لجانه بكافة المستندات و المعلومات التى يطلبونها.

41. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة ، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.

تقييمات مجلس الإدارة

تحرص شركة دلالة القابضة على تفعيل وتطوير مشاركة مجلس الإدارة ونطاق فاعليته على مدار العام، وذلك عن طريق إجراء تقييم ذاتي سنوي

باعتباره أداة أساسية للحوكمة التي تتيح فرصة مشاركة فعلية لأعضاء مجلس الإدارة. لذا، تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية تنسيق إجراء هذا التقييم الهادف إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على استعراض أدائهم بصورة شاملة والعمل على تحسينه سنويا. كما يتيح هذا التقييم للمجموعة القدرة على قياس تنو ع تركيبة أعضاء مجلس الإدارة من حيث المشاركة وفعالية الأداء وخلفيتهم المهنية ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

أمين سر مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتعيين السيد/ محمد الصادي كأمين سر المجلس. يقوم أمين سر المجلس بمساعدة الرئيس و كافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

- تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالإجتماع ويثبت بها إعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس.
- قيد قرارات المجلس فى السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.
- قيد الاجتماعات التى يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقا لتاريخ انعقادها موضحاً فيها الأعضاء الحاضرين والغائبين و القرارات التى أتخذها المجلس فى الإجتماعات، والإعتراضات إن وجدت.
- حفظ محاضر إجتماعات المجلس وقراراته وتقاريرة وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية إلكترونية.
- إرسال الدعوة لأعضاء المجلس والمشاركين – إن وجدوا – مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لأنعقاد الأجتماع بأسبوعين على الأقل و إستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال و إثبات تاريخ تقديمها.
- التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس وبين الأعضاء فيما بينهم وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.
- تمكين الرئيس و الأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق و مستندات الشركة ، وكذلك المعلومات و البيانات الخاصة بها.
- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون و أحكام هذا النظام.
- السيد/ محمد الصادى حاصل على ماجستير إدارة الأعمال - تخصص التخطيط الإستراتيجي 2011 من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وحصل على ليسانس الأداب - قسم إعلام- عام 1998. هو حالياً يشغل منصب مدير التسويق والإتصال بشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة وهو يعمل بالشركة أعتباراً من 2005.

المتحدثون الرسميون

كجزء من متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتعيين الأشخاص التالية أسمائهم كمتحدثين رسميين:

1. د/ عبدالعزيز علي الحمادي – الرئيس التنفيذي .
2. السيد/ محمد الصادى – مدير التسويق والإتصال.

3 - لجان مجلس الإدارة

يجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته ، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

اللجان التي تم تأسيسها من قبل مجلس الإدارة هي:

- لجنة التدقيق
- لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- اللجنة التنفيذية

على الرغم من أن مجلس الإدارة قام بتفويض بعض من صلاحياته إلى اللجان المذكورة أعلاه، إلا أن تظل المسؤولية النهائية عن الشركة على المجلس وإن شكل لجانا أو فوض جهات أو أشخاصاً أخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

مسئوليات كل لجنة محددة وموثقة في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل المجلس. بالإضافة إلى أن المجلس يقوم على أساس دوري بإجراء تقييم أداء لإنجازات اللجان لضمان أن أعضاء اللجان لديهم أدوار واضحة ومفهومة من قبل كل عضو. وفقاً للمادة 19 من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، يتعين على كل لجنة تقديم تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن أعمالها وتوصياتها.

• لجنة التدقيق

إن مسؤوليات لجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بـ على سبيل المثال وليس الحصر:

1. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة و عرضه على المجلس ، و القيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.
5. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.
6. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.

7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الاتي:
    - أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية.
    - المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
    - التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات.
    - استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل.
    - الالتزام بالمعايير المحاسبية -معايير التقارير المالية الدولية.
    - الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
    - الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.
10. النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
11. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.
12. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
13. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
14. الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
15. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
16. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
17. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:

- أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.
- يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استنادًا إلى المعاييرالدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
- متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.

18. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.

19. تقييم أداء المدقق الخارجي.

20. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية:-

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
- عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
- أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرًا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
- أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
- أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
- أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

21. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.

22. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – على وجه الخصوص الآتي: -

- مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
- تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
- إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح

إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).

- التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.
- التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
- كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

23. التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمة إلى اللجنة ومجلس الإدارة.
24. الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.
25. تقييم أداء المدقق الداخلي.
26. التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمان أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي).
27. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المتطلع بمسؤوليات المدير المالي.
28. التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.
29. تدقيق الملاحظات المطروحة من أيا من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الادارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.
30. وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإباغ سريًا عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أوأية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة.
31. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.
32. النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.
33. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.
34. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
35. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛
36. حضور الجمعية العمومية.
37. التشاور – على حساب شركة دلالة -مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

38. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.

39. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحداً أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يرأسهم عضو مستقل، ويتمتع غالبية الأعضاء بمعرفة واسعة بالشؤون المالية. كما في 31 ديسمبر 2019 يتكون أعضاء اللجنة من ما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة	الحالة
1	السيد/ تميم حمد الكواري	الرئيس	مستقل
2	السيدة/ موزة محمد السليطي	عضو	مستقل
3	السيد/ خالد يوسف السبيعي	عضو	مستقل

خلال السنة المالية 2019 جرت إستبدالات العضوية التالية في لجنة التدقيق:

م	عضو مجلس الإدارة	الربع2 2019
1	السيد/ فايز محمد البوعينين	×
2	السيدة/ إبتسام صالح المناعي	×
3	السيد/ احمد الأصمخ	×

عقدت لجنة التدقيق ستة (6) إجتماعات خلال السنة المالية 2019 وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم 1	الإجتماع رقم 2	الإجتماع رقم 3	الإجتماع رقم 4	الإجتماع رقم 5	الإجتماع رقم 6	الاجمالي
1	السيدة/ موزة محمد السليطي	☒	☒	☒	✓	✓	✓	3/3
2	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	☒	☒	☒	⊘	⊘	⊘	0/3
3	السيد/ فايز محمد البوعينين	✓	✓	✓	⊘	⊘	⊘	3/3
4	السيدة/ إبتسام صالح المناعي	✓	✓	✓	⊘	⊘	⊘	3/3
5	السيد/ تميم حمد الكواري	☒	☒	☒	✓	✓	✓	3/3
6	السيد/ خالد السبيعي	☒	☒	☒	✓	✓	✓	3/3

وسيلة الإيضاح:

✓	حاضر	×	غائب
☒	ليس عضواً بعد	⊘	تم إستبداله بطلب من الجهة التابع لها

في 2019 قامت لجنة التدقيق بتقديم خطابين إلى مجلس الإدارة مفصلان توصياتها. كان محتوى الخطاب من اللجنة إلى مجلس الإدارة بخصوص ما يلي:

- إعتماد البيانات المالية لتقدم إلى الجميعة العمومية.
- تعيين المدققين الخارجيين إرنست آند يونغ للسنة المالية 2019.
- التوصية بتعيين إستشاريين لخدمات إدارة المخاطر المؤسسية.
- للسنة المالية 2020 ستقوم لجنة التدقيق بتقديم تقرير سنوي يشمل أنشطتها وتوصياتها خلال السنة. بالإضافة إلى أن لجنة التدقيق لم تتلقى أية بدلات من الشركة عن حضور إجتماعات اللجنة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة (NRGC)

وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية تم دمج لجان الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة مع إضافة نطاق الحوكمة. لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة مسؤولة بشكل مبدئي عن ضمان أن الترشيحات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وشفافة وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، النظام الأساسي للشركة واللوائح المطبقة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة ما يلي:

1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في إنتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.
2. ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
3. إعداد و تقديم خطة تعاقب الإدارة و برنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد و كذلك عملية التدريب و خطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي الى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.
4. ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس .
6. رفع قائمة المرشحين إلى المجلس متضمنة توصياتها فى هذا الشأن ، على أن ترسل نسخة منها إلى الهيئة.
7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها فى هذا الشأن.

8. تحديد السياسة العامة لمنح المكافأت فى الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكآفات رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس 5 % من الربح الصافى للشركة بعد خصم الأحتياطيات والأستقطاعات القانونية و توزيع الأرباح النقدية و العينية على المساهمين.
9. تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.
10. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي للشركة واعتماده في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

وقد قدمت اللجنة لمجلس الإدارة عددا من التوصيات خلال عام 2019 وهي كالتالي:

- الاشراف على عمليات التقييم الذاتي لمجلس الإدارة.
- الموافقة على تعيين مدير بالإنابة لادارة تقنية المعلومات.
- الاعداد لانتخابات مجلس الإدارة لعام 2020.

يتكون أعضاء اللجنة مما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة
1	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي	الرئيس
2	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	عضو
3	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني	عضو

اللجنة التنفيذية

المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية هي:

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.

7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي
10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
12. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
13. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبيهما..

قامت اللجنة خلال عام 2019 بالانشطة والتوصيات التالية:

- اعداد مقترح خاص بإدارة المحفظة الاستثمارية للشركة.
- اعداد سياسات وإجراءات خاصة بالشركات التابعة.
- اعداد نظام عمولات خاص بالمبيعات المتعلقة بالشركات التابعة ورفع توصية بذلك لمجلس الإدارة.

تتكون اللجنة التنفيذية من ما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة
1	سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني	الرئيس
2	السيدة/ موزة محمد السليطي	عضو
3	السيد/ على بن حسين الساده	عضو

4- الإدارة التنفيذية العليا

الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن دعم ومساعدة الرئيس التنفيذي وذلك لتطبيق سريان العمليات العامة والأعمال المالية لشركة دلالة القابضة وفقاً للسلطة المفوضة لمجلس الإدارة. تتكون الإدارة التنفيذية العليا من:

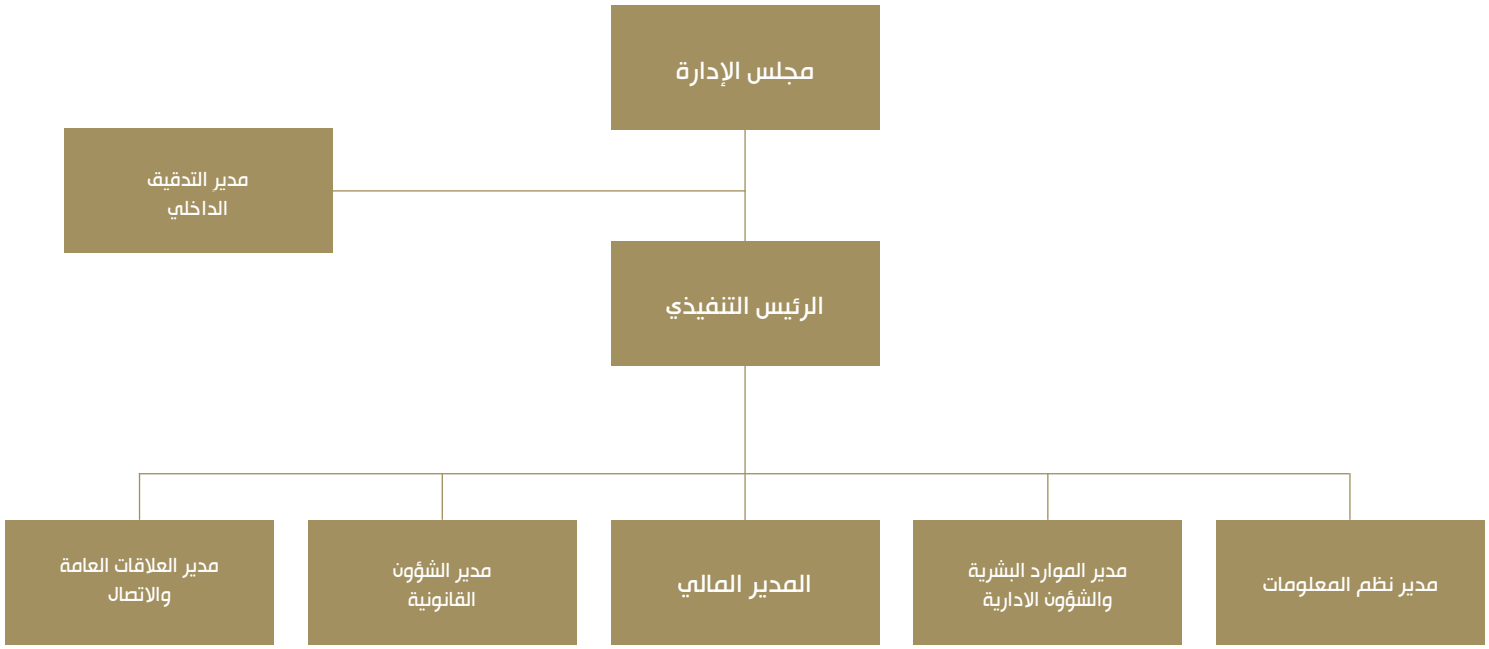

الملفات التعريفية للموظفين الرئيسيين للإدارة التنفيذية العليا هي كما يلي:

الوظيفة	ملاحظات
الرئيس التنفيذي	• تم تعيين د/ عبدالعزيز علي الحمادي الرئيس التنفيذي للشركة ويشغل المنصب منذ عام 2016. • حاصل على بكالوريوس فى الإدارة و الأقتصاد (تخصص محاسبة) - جامعة قطر 1994 • شغل مركز خبير أول بمكتب سعادة الوزير في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية • المدير العام في شركة عقار للتطوير والإستثمار العقاري . • مدقق مالي بنادى السباق والفروسية

الوظيفة	ملاحظات
مدير التدقيق الداخلي	• السيد/ حمزة محمد شكري هو مدير التدقيق الداخلي لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة منذ 2012. • حصل على بكالوريوس التجارة (شعبة محاسبة) فى عام 1999 جامعة المنوفية – مصر. • عمل بمكتب تدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الإلتحاق بشركة دلالة القابضة بوظيفة مدقق أول.
مدير الشؤون القانونية	• السيد/ طارق عوض الكريم هو مدير الشؤون القانونية للشركة ويعمل بدلالة القابضة منذ 2008. • عمل كمحقق جنائي لدى وزارة الداخلية القطرية – إدارة أمن العاصمة. • حاصل على بكالوريوس القانون جامعة الزقازيق – مصر 1998
مدير التسويق والاتصال	• السيد/ محمد الصادي يعمل في الشركة منذ 2005. • يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تخطيط إستراتيجي) منذ 2011 من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. • حاصل على ليسانس الأداب (تخصص إعلام)جامعة الزقازيق – مصر 1998. • عمل بوظيفة مترجم أول في الشركة القطرية الدولية للتجارة. • عمل بوظيفة صحفي أول فى وكالة أنباء الشرق الأوسط.
القائم بأعمال المدير المالي	• السيد/ محمد سوهيل هو القائم باعمال المدير المالي للشركة و يعمل بالشركة منذ 2008 • حاصل علي ماجستير في إدارة الاعمال المالية من جامعة انامالاي (الهند) • بكالوريوس تجارة جامعة مومباي (الهند). . • لديه معرفه متعمقة في المالية والحسابات ولديه أكثر من عقد خبرة في مجال المحاسبة في الهند وقطر.
مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية	• السيد/ عبدالله محمد حمدي السويدي هو مديرالموارد البشرية و الشؤون الإدارية لدلالة القابضة منذ 2012 وهو يعمل بالشركة منذ2011. • حاصل على دبلوم عسكرى من الكلية العسكرية الكويتية. • حاصل على العديد من الدورات التدريبية فى المهارات الإشرافية و إدارة الأعمال.
مدير نظم المعلومات	• السيد/ محمد نورالدين هو مدير نظم المعلومات للشركة منذ أغسطس 2010 و يعمل بالشركة منذ عام 2007. • هو حاصل على ليسانس العلوم في إتصالات الحاسوب في 2003 من لبنان.

لا يمتلك أحد من الموظفين الرئيسيين أسهم بالشركة.

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بوضع سياسة محددة لمكافآت الإدارة التنفيذية وتم اعتمادها في شهر فراير 2019

توضح هذه السياسة الآلية المتبعة بحيث تكون المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بالمجهود والأداء على مستوى الإدارة و الموظفيين. من خلال تحقيق الأهداف والأغراض الموكلة وفقاً للربحية، تقييم المخاطر والأداء العام للشركة.

5- نظام الرقابة الداخلية

وفقا لميثاق حوكمة الشركات يجب على الشركة اعتماد نظم الرقابة الداخلية، المعتمدة من قبل المجلس، لتقييم أساليب و اجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويتعين أن تحدد نظم الرقابة الداخلية الخطوط الواضحة للمسؤولية والمساءلة في كافة أقسام الشركة.

تشتمل نظم المراقبة الداخلية على إجراءات تقييم فعالة ومستقلة للمخاطر والوظائف الإدارية، فضلا عن وظائف المراجعة الداخلية المالية والتشغيلية بالإضافة إلى المراجعة الخارجية. وتضمن نظم الرقابة الداخلية أيضا التأكد من أن يتم التعامل مع جميع معاملات الأطراف ذات الصلة وفقا للمتطلبات المتعلقة بها.

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية كاملة عن نظام الرقابة الداخلية للشركة. تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في هذا الشأن من خلال مراجعة نظام الضوابط الداخلية للشركة. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتسليم تقرير ربع سنوي إلى لجنة التدقيق في هذا الخصوص. بالإضافة إلى أن مجلس الإدارة قد أصدر قراراً في 2018 لتعيين مدقق داخلي لتقييم الضوابط للشركات التابعة لها.

في 10 ابريل 2019، انتهى المكتب الإستشاري لتنفيذ من تقييم الرقابة الداخلية المتعلقة بالقوائم المالية لكل من المناطق التالية، بما في ذلك الشركة التابعة (دلالة لوساطة):

- الوساطة – العمليات (المكاتب الأمامية والخلفية)
- المالية
- الموارد البشرية والإدارة
- الإستثمار
- بيئة نظم المعلومات
- الإلتزام
- الضوابط على مستوى الشركة

في نهاية العام، قامت الإدارة بتقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية اعتبارا من 31 ديسمبر 2019، قامت ادارة التدقيق الداخلي بتقييم فعالية التصميم وتطبيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعام 2019 .

وفقاً لتقييم الإدارة ، خلصت الإدارة إلى أنه تم تصميم الرقابة الداخلية على التقارير المالية بشكل في السنة المنتهية 2019 ، باستثناء بعض أوجه القصور التي تقوم الإدارة بتصميمها حاليا ووضع الإجراءات التصحيحية ذات الصلة.

6- إدارة المخاطر

الهدف من عملية إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على الشركة، تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، تطوير آليات تحديد المخاطر، وتطبيق برامج توعية وطرق التخفيف منها. تشمل هذه العملية على الأقل الخطوات التالية:

- تحديد المخاطر لدى الأنشطة القائمة والجديدة بالشركة.
- تحديد إحتمالية وأثر كل مخاطرة طبقاً لمعايير تقييم المخاطر.
- تقييم المخاطر من خلال مقارنتها بالإقبال على المخاطر لتحديد ما إن كانت المخاطرة مقبولة أو أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية.
- تحديد كيفية تخفيف أو تجنب المخاطر (مثل خفض المخاطر، المشاركة مع طرف أخر، أو تجنب المخاطرة).
- مراقبة المخاطر وتحديد ما إن كان تم تطبيق خطط العمل بطريقة سليمة.

مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية كاملة عن مراجعة نظم إدارة المخاطر بالشركة، بالتعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية العليا. يعرض الجدول التالي المخاطر المعهودة من قبل مجلس الإدارة لكل إدارة:

الإدارة	مسؤولة عن
التدقيق الداخلي	• مراقبة وتقريرعدم إلتزام الإدارة حول السياسات الداخلية والإجراءات للشركة إلى لجنة التدقيق. • إعداد وتنفيذ برامج تدقيق داخلي لمراقبة وتقييم وتقديم التوصيات وتأكيد مستقل على التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط لتخفيف/ معالجة المخاطر مثل الإلتزام التشغيلي والإستراتيجي والمالي.
الإلتزام	• إدارة ورصد وتقرير مخاطر الإلتزام إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الإلتزام بالقوانين واللوائح.
الإدارة القانونية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر القانونية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.
المالية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر المالية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الإلتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأخرى ذات الصلة.

في دلالة القابضة يكون الموظفون المعنيون مسؤولين عن تحديد المخاطر وتجميعها والإبلاغ عنها والتواصل بشأنها. علاوة على ذلك لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي توفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا ضمانا مستقلاً حول فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها . تقوم هذه الإدارة بتقديم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق ، وبالنسبة للمخاطر الرئيسية التي يتم تحديدها وتم تسليمها لاحقاً إلى المجلس.

في عام **2019** ، طلب مجلس الإدارة الحصول على عروض أسعار من مكاتب التدقيق للحصول على خدمات إدارة المخاطر المؤسسية ، من أجل تطوير

وتنفيذ إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر المؤسسة يتوافق مع نظام لجنة رعاية المؤسسات(COSO Framework) و معايير الجودة المؤسسية (ISO 31000)

7- المدقق الداخلي

لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي يرأسها مدير التدقيق الداخلي الأستاذ / حمزة شكري الذي إلتحق للعمل بالشركة في مارس 2012. إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة وتقدم خدمات ضمان وخدمات إستشارية داخل الشركة. أنها تهدف إلى إضافة قيمة إلى عمليات الشركة، تحسين أدائهم، بما في ذلك مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها من خلال جلب نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة.

بوجه خاص يتعين على إدارة التدقيق الداخلي:

- مراجعة نظم الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيقهم.
- أن يتم تنفيذها من خلال موظفين أكفاء ومدربين بالشكل اللائق ومستقلين عملياً.
- تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق، والتي تشمل مراجعة وتقييم لنظام الرقابة الداخلي للشركة.
- أن تكون قادرة على الوصول إلى كافة أنشطة الشركة.
- أن تكون مستقلة بما في ذلك الإستقلالية عن عمليات الشركة اليومية. يجب تعزيز إستقلاليتها على سبيل المثال من خلال جعل مجلس الإدارة يحدد تعويضاً لموظفيها.

مدير التدقيق الداخلي المعين يقدم تقاريره بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق وتقوم اللجنة بتحديد مكافآته وذلك لتحسين الموضوعية والإستقلالية.

8- المدقق الخارجي

مراجع الحسابات الخارجي هو كيان مستقل، ومؤهل، ويتم تعيينه بناء على توصية من لجنة التدقيق لمجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة للشركة، ويتعين إجراء مراجعة سنوية ونصف سنوية مستقلة. والغرض من المراجعة هو تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين على أنه يتم إعداد البيانات المالية وفقا لأحكام هذا الميثاق والقوانين واللوائح ذات الصلة، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وتعرض بدقة الوضع المالي وأداء الشركة في جميع النواحي المادية. يجب على المراجع الخارجي أن يكون متوافقا مع أعلى المعايير المهنية وأنه لا يجوز التعاقد معه من قبل الشركة لتقديم أي مشورة أو الخدمات الأخرى المتعلقة بتنفيذ أعمال التدقيق للشركة. ويجب أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويجب ألا يوجد أي تعارض في المصالح في علاقته بالشركة.

مراجع الحسابات الخارجي للشركة يجب أن يحضر الجمعية العامة العادية للشركة حيث يتعين عليه تقديم تقريره السنوي والإجابة على أية استفسارات في هذا الصدد. يخضع مراجع الحسابات الخارجي للمساءلة أمام المساهمين والمدينين للشركة لممارسة العناية المهنية الواجبة في سير أعمال مراجعة الحسابات. ومراجع الحسابات الخارجي هو مسؤول أيضا عن إبلاغ الهيئة وأي هيئة تنظيمية أخرى في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الشبهات التي أثيرت أو التي تم تحديدها من قبل مراجعي الحسابات الخارجي.

كشركة مساهمة عامة تقوم شركة دلالة بتغيير المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات كحد أقصى.

كجزء من مهمة المدققين الخارجيين، يتعين عليهم إفادة مجلس الإدارة كتابياً عن أية مخاطر تتعرض لها الشركة أو من المتوقع أن تتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، بالإضافة إلى إرسال نسخة من هذا الإخطار إلى هيئة قطر للأسواق المالية. في هذه الحالة، يكون للمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الخصوص، شريطة إفادة هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

9- الإفصاح والشفافية

تؤكد دلالة القابضة على القيام بالإفصاح الفوري والدقيق لكافة الأمور المادية، والتي تشمل مركزها المالي وأدائها المالي، الملكية والحوكمة. كما تؤكد على إلتزامها بمتطلبات الإفصاح وتقوم بتقديم كافة البيانات المالية وتقارير التدقيق.

كما في 31 ديسمبر 2019، لدى دلالة القابضة ما يزيد عن تسعة ألاف (9,000) مساهم وفيما يلى المساهمين الرئيسيين مع نسبة الملكية:

م	المساهم	نسبة الملكية
1	علي حسين الساده	% 5
2	محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية	% 5
3	شهد علي حسين الساده	% 5
4	صندوق وادي السيل	% 5

خلال القسم 2 و3 من هذا التقرير، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن الخبرات العلمية والعملية لمجلس الإدارة والموظفين الرئيسيين بالإدارة التنفيذية العليا.

لم تقم الشركة بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي من الممكن أن تتعارض مع مصلحة الشركة خلال 2019.

كما قامت الشركة بتطوير سياسة التداول للأشخاص المطلعين التي تؤكد على أنه يتعين على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمطلعين وأزواجهم وأطفالهم القصر الإفصاح عن أية تداول أو معاملة يقوموا بتنفيذها تشمل أسهم الشركة وأية أوراق مالية أخرى.

و فيما يلى بيان بالقضايا القانونية خلال السنة المالية 2019 :

الوصف	عدد القضايا
قضايا مرفوعة من قبل شركة دلالة وشركاتها التابعة ضد أطراف اخرى	1
قضايا مرفوعة ضد شركة دلالة وشركاتها التابعة من قبل أطراف أخرى	6
المجموع	7

تم الفصل الدعوى المدنية رقم 2018/2132 ضد شركة دلالة القابضة برفض الدعوى في مواجهة الشركة.

تم الحكم على شركة دلالة للوساطة بالغرامة قدرها 200,000 ريال قطري في الدعوي رقم 2019/11 وكذلك بالغرامة 200,000 ريال قطري في الدعوى رقم 2019/12 لدى لجنة التظلمات وجاري استئناف الدعاوى امام محكمة الاستئناف.

بقية الدعاوى ما زالت قيد النظر والتداول لدى محكمة الجنايات والمحكمة المدنية الكلية ولجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية.

إستناداً على المادة 4 من نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن ما يلي بالأقسام ذات الصلة من هذا التقرير:

م	الإفصاح	القسم
1	الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق هذا النظام.	القسم 1: نظرة عامة
2	الإفصاح عن المخالفات التي إرتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق، أي من مبادىء وأحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديها بالمستقبل.	القسم 1: نظرة عامة و الأقسام ذات الصلة من التقرير
3	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم.	القسم 2: مجلس الإدارة القسم 3: لجان مجلس الإدارة القسم 4: الإدارة التنفيذية العليا
4	الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في الشركة بما فيها الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات، وما يتصل بها من معلومات.	القسم 5: نظام الرقابة الداخلية القسم 6: إدارة المخاطر
5	أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما إنتهت إليه من توصيات.	القسم 3: لجان مجلس الإدارة
6	الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية او غير المتوقعة في السوق.	القسم 6: إدارة المخاطر
7	الإفصاح عن تقييم اداء المجلس ومدى إلتزام اعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان، وحضور إجتماعات المجلس ولجانه، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، والشكاوي، والمقترحات، والبلاغات، والطريقة التي عالج بها المجلس الوسائل الرقابية.	القسم 2: مجلس الإدارة القسم 3: لجان مجلس الإدارة القسم 4: الإدارة التنفيذية العليا
8	الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية كلياً او جزئياً أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارىء التي أثّرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (لا سيما المشاكل المفصح عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية).	القسم 3: لجان مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) القسم 5: نظام الرقابة الداخلية

م	الإفصاح	القسم
9	الإفصاح عن مدى إلتزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.	القسم 1: نظرة عامة والأقسام ذات الصلة من التقرير
10	الإفصاح عن أي نزاع او خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعاوي القضائية.	القسم 9: الإفصاح والشفافية
11	الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي «طرف ذي علاقة».	القسم 9: الإفصاح والشفافية

10- حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تلتزم الشركة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وذلك لتحقيق أداء أفضل. وتتبنى الشركة النهج التالي لتعزيز حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة:

• حقوق المساهمين في إجتماعات الجمعية ومشاركتهم

يتضمن النظام الأساسي للشركة على مايلي :

1. حق المساهمين الذين يملكون 10 % من رأس مال المجموعة بطلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون 25 ٪ من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015.
2. الحق بطلب ادراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العامة.كما أن المادة(49)من النظام الأساسي للشركة تنص على حق المساهمين بمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة عليها واتخاذ القرارات.
3. كذلك تنص المادة (45) من النظام الأساسي للشركة على شروط النيابة في الحضور والتصويت بالوكالة وفقا للقانون واللوائح ذات الصلة.

وتجدر الإشارة الى ان دلالة القابضة تعقد اجتماعات جمعيتها في اماكن بقلب العاصمة الدوحة وبأوقات مناسبة، وتوفّر الشركة قبل وقت كاف للمساهمين والمطلعين جميع المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم، ويتم الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها الى الجهات المختصة كما يتم نشرها على الموقع الالكتروني للشركة، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده من قبل الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

• توزيع الأرباح وحقوق أقلية المساهمين

ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ويستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها الأسهم، حيث يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح، وتختلف نسبة الأرباح الموزعة من سنة الى أخرى حسب الأرباح التي تحققها الشركة.بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بإعداد سياسة لتوزيع الأرباح.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن يتمتع المساهمون بصفة عامة و الأقلية بصفة خاصة بجميع الحقوق المضمونة لهم ،بموجب قانون الشركات التجارية النافذ ، ونظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة فى السوق الرئيسية رقم (5) لسنة 2016 الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية و النظام الأساسي.

• حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح و إحترامها. و يجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته.

تلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة فى الوقت المناسب و بالقدر الذي لا يهدد مصالح الأخرين أو يضر بمصالحها.

يجب ملاحظة أن السياسات والإجراءات الداخلية للشركة تشمل ما يلي:

- احترام حقوق أصحاب المصلحة حيث يشارك أصحاب المصلحة في ترتيبات حوكمة الشركات بحيث يجوز لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة، وتكون كافية وموثوق بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- يجب على مجلس الإدارة الحرص على أن العاملين لدى الشركة يتم التعامل معهم وفقا لمبادئ العدالة والإنصاف ودون أي تمييز من أي نوع على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- يتولى المجلس وضع سياسة الأجور والفئات التي توفر الحوافز للموظفين وادارة الشركة على الاستمرار في الأداء الذي يصب في أفضل مصالح الشركة.وهذه السياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويل الأجل للشركة.
- على المجلس اعتماد آلية تمكن موظفي الشركة من إبلاغ المجلس عن السلوك المشبوه، عندما يكون هذا السموك غير أخلاقي وغير قانوني، أو ضار للشركة. ويكفل المجلس أن الموظف الذي يقصد المجلس في هذا الصدد سوف يوفر له السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل موظفين آخرين أو رؤساء الموظف.

11- الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية للشركة

جامعة قطر تكرم «دلالة» بجائزة القيادة المسؤولة

للعام الثاني على التوالي كرمت جامعة قطر شركة دلالة بجائزة القيادة المسؤولة تقديراً لدورها الرائد في هذا المجال وذلك في حفل رفيع إستضافته الجامعة.

سلم الجائزة سعادة الدكتور حسن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر للدكتور عبدالعزيز الحمادي الرئيس التنفيذي والذي أكد في كلمة له في التقرير "تسعى شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة كشركة رائدة ليس فقط في مجال الوساطة المالية والاستثمارية بل في مجال المسؤولية الإجتماعية أيضاً. لذلك لم تدخر الشركة جهداً في دعمها لمشاريع المسؤولية الإجتماعية رغبة منها في إحداث تأثير إجتماعي إيجابي في المجتمع القطري يساهم في تعزيز التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع».

المؤتمر السنوي لعلاقات المستثمرين

شاركت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة في رعاية المؤتمر السنوي التاسع لعلاقات المستثمرين الذي يهدف إلى درجة في السوق للسنوات والعقود ودعم استدامة الشركات المدرجة في السوق للسنوات والعقود القادمة.

الشراكة مع جامعة قطر

وقعت شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة مذكرة تفاهم مع جامعة قطر فى العديد من المجالات. وتشمل المذكرة تعاون الطرفين في تنظيم وإقامة مؤتمرات وندوات وورش عمل تخصصية مشتركة، بما يحقق الأهداف المشتركة للمؤسستين بالإضافة للبنود الأخرى.

وتوفر المذكرة فرص التدريب لطلاب جامعة قطر وتعريفهم بأنظمة التداول والمساهمة في إجراء البحوث العلمية ورعاية الطلاب المتميزين والمبدعين بالإضافة إلى خطة المسؤولية الإجتماعية التي تتبناها الشركة تحقيقاً لرؤية قطر 2030. كما تتطلع الشركة إلى توظيف الطلاب المتميزين الذين يتم تدريبهم لديها في إطار هذه الشراكة.

رؤية قطر 2030

إيماناً منها في إظهار الصورة الحضارية لدولة قطر ورؤيتها الوطنية 2030، تسعى شركة دلالة القابضة إلى المساهمة في استراتيجية الدولة الهادفة لتدريب القيادات الشابة على تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء الوطن، وتقوم بتدريبهم على أفضل الطرق الخاصة بالتداول في الأسهم والعقارات، وعملت لأن تكون جزءاً من منظومة التطور والتقدم في قطر.